

تعريف البنك :

هو منشأة مالية تتاجر بالنقود ولها غرض رئيسي هو العمـل كوسـيط بـين رؤوس الأموال التي تسعى للبحث عن مجالات الاستثمار وبين مجالات الاسـتثمار التـي تـسعى للبحث عن رؤوس الأموال.

أنواع البنوك :

أ) من حيث الوضع القانوني للبنك :

1- بنوك عامة : هي البنوك التي تمتلكها الدولة وتمتلك كامل رأس مالها وتشرف على أعمالها وأنشطتها.

كالبنوك المركزية(مؤسسة النقد العربي السعودي)، البنوك الوطنية التجارية، البنوك المتخصصة(أي متخصصة في مجال معين) مثل البنك العقاري، البنـك الزراعي، البنك الصناعي، بنك التسليف.

2- بنوك خاصة : هي البنوك التي يملكها أشـخاص سـواء كـانوا طبيعيـين أو معنويين ويتولوا إدارة شؤونها ويتحملوا كافة مسؤولياتها القانونية والماليـة إزاء الدولة (ممثلة في البنك المركزي)

3- بنوك مختلطة : هي البنوك التي تشترك في ملكيتها وإدارتها كلاً من الدولـة والأفراد أو الهيئات ولكي تحافظ الدولة على سيطرتها على هذه البنوك فإنهـا تقوم (تعمد) إلى امتلاك $\frac{1}{2}$ رأس المال بما يسمح لها بالإشراف عليها وتوجيهها بما ينسجم والسياسة المالية والاقتصادية للدولة.

ب) من حيث طبيعة الأعمال التي تزاولها البنوك :

1- بنوك تجارية : هي البنوك التي تزاول (تمارس) الأعمال المـصرفية مـن قبولها للودائع وتقديم القروض وخصم الأوراق التجارية أو تحصيلها وفـتح الإعتمادات المستندية، وقد تمارس هذه البنوك أعمالا أخرى غير مـصرفية مثل : المشاركة في المشاريع الاقتصادية وبيع وشراء الأسهم والسندات.

2- بنوك صناعية : هي البنوك التي تختص في التعامل مع القطاع الصناعي وتساهم في عملية التنمية الصناعية من خلال دعم المشاريع الصناعية وذلك مقابل تقديم القروض ومنحها للتسهيلات المصرفية (البنكية والمصرفية).

3- بنوك زراعية : هي البنوك التي تتعامل مع المؤسسات الزراعية حيث تختص بتقديم كافة التسهيلات والخدمات المصرفية لمساعدة هذه المؤسسات لأداء دورها في عملية التنمية الزراعية سواء كانت هذه المؤسسات تابعة لأفراد أو جمعيات تعاونية.

4- بنوك عقارية : هي البنوك التي تقدم كافة التسهيلات والخدمات المصرفية للأفراد أو المؤسسات أو الجمعيات التعاونية السكنية لمساعدتها في إنشاء العقارات.

ملاحظة

من الجدير بالذكر هنا أن البنك المركزي لا يدخل ضمن هذه التصنيف بصفته هو البنك الذي يشرف على عمليات الجهاز المصرفي ويراقب أنشطته دون أن يمارس أي نشاط معتاد من أنشطة المصارف السابقة.

ج) من حيث مصادر الأموال تنقسم البنوك إلى :

1- بنوك مركزية : هي البنوك التي تنشئها الدولة لتتولى عملية الإشراف و التوجيه و الرقابة على الجهاز المصرفي كما أن لها حق إصدار العملة و الاحتفاظ بالأصول السائلة الخاصة بالدولة كالذهب و العملات الأجنبية، ويكون رأس مال البنوك المركزية ما تخصصه الدولة لها و كذلك من ودائع البنوك التجارية لديها.

2- بنوك الودائع(البنك التجاري) : هي البنوك التي تتكون أموالها الخاصة من رأس المال المملوك للشركاء و كذلك من الودائع التي يقدمها الأفراد و المؤسسات لغرض الاستثمار أو الحسابات الجارية.

3- بنوك الأعمال أو الاستثمار: هي البنوك التي تعتمد بشكل رئيسي على أموالها الخاصة بالإضافة إلى الودائع لأجل في قيامها بالأعمال التي أنشأت من أجلها و من أهم هذه الأعمال تقديم القروض طويلة الأجل للمشروعات أو المساهمة فيها لأغراض الاستثمار، و القانون سمح لهذه البنوك بإنشاء شركات استثمارية.

د) من حيث شرعية العمليات :

1- بنوك تقليدية (ربوية).

2- بنوك إسلامية : تقوم البنوك الإسلامية بالعمل وفق ما تفرضه الأحكام و القواعد في الشريعة الإسلامية و قد تميزت هذه البنوك بعدم التعامل بالفائدة أخذاً من المقترضين أو إعطاءً للمودعين، و لكن اتسمت علاقتها بعملائها بأنها علاقة شريك مع شريكه حيث لا يحدد عائداً مسبقاً على الأموال المودعة لديها أو تقدم أموال لعملائها في صورة أموال بالمرابحة أو المضاربة أو المشاركة.

و تقوم البنوك الإسلامية بأداء الخدمات المصرفية المختلفة كتلك التي تقوم بها البنوك التقليدية مقابل عمولات تتقاضاها.

البنك التجاري

1) تعريف البنك التجاري :

هو منشأه توم بصفة معتادة بقبول الودائع و التي تدفع عند الطلب أو بعد أجل محدد لا يتجاوز السنة.

2) وظائف البنك التجاري :

1- الاحتفاظ بودائع العملاء بالحسابات الجارية الدائنة تحت الطلب.
2- منح قروض للعملاء قصيرة الأجل بضمان ما يقدمونه من ضمانات كبضائع أو أوراق مالية أو أوراق تجارية أو بضمانات شخصية.
3- القيام ببعض الخدمات الخاصة بالأوراق المالية مثل: شراء و بيع الأوراق المالية و حفظها، تحصيل الكوبونات نيابة عن العملاء أو دفعها نيابة عن الشركات.
4- خصم الأوراق التجارية أو تحصيلها في ميعاد استحقاقها أو تسديد قيمة أوراق الدفع نيابة عن العملاء.
5- فتح الاعتمادات المستندية و إصدار خطابات الضمان.
6- شراء و بيع العملات الأجنبية.

3) النظام المحاسبي في البنوك التجارية :

إن النظام المحاسبي يختلف من منشأة لأخرى بحسب حجم وطبيعة عمليـــات المنـــشأة والبيانات التي تتطلبها الإدارة والأجهـــزة الخارجيـــة للإشـــراف والرقابـــة وتقيـــيم الأداء بالإضافة إلى الدفاتر المستخدمة وطريقة الإثبات المتبعة.

4) خصائص النظام المحاسبي في البنوك التجارية :

1- الدقة والوضوح والبساطة في تصميم المستـــندات ومن المهم عند تصميم الدورة المستنـــدية أن نتحاشى التكرار بين موظف وآخر أو بين قسم وآخر(الابتعاد عن الازدواجية) وأن تقتضي طبيعة كل عملية تدخل أكثر من موظف أو أكثر من قسم بحيث يكون عمل الموظف التالي أو القسم التالي تكملة ومراجعة لعمل الموظف أو القسم السابق.

2- السرعة في إعداد وتجهيز البيانات لتلبية احتياجات إدارة البنك والأجهزة الخارجية.

3- تقسيم العمل بين الموظفين بالبنك وتحديد مسؤولية كلا منهم بشكل خـــاص وفصل وظيفة المحاسبة عن باقي عمليات البنك وعن عمليات الصندوق.

4- يجب أن يأخذ تصميم النظام المحـــاسبي بعين الاعتبار التنـــظيم الإداري بالبـــنك وتقسيماته الداخلية وطبيعة العلاقة بين الإدارة المركزية للبنك والفـــروع من جهة وبين الإدارات والأقسام المختلفة للإدارة أو للفروع من جهة أخرى.

5) مقومات النظام المحاسبي في البنوك التجارية :

يعتمد النظام المحاسبي على عدة مقومات أساسية تكفل لـــه القـــدرة علـــى تحقيـــق الأهداف المطلوبة منه وتتمثل فيما يلي:

1- المجموعة المستندية : وهي من أهم مقومات النظام المحاسبي، وهي مصدر القيد الأول في النظام المحاسبي وتتكون من نوعين:

أ) مستندات داخلية وهي التي يتم إعدادها من قبل البنك نفسه مثل: مستندات الخصم والإضافة.

ب) مستندات خارجية وهي التي يتم إعدادها من قبل العملاء مثـــل: قـــسائم الإيداع وإيصالات السحب النقدية.

2- **المجموعة الدفترية** : تختلف المجموعة الدفترية التي تحتفظ بها البنوك التجارية تبعا لاختلاف الطريقة المحاسبية المتبعة في تسجيل العمليات في كل بنك ومن أكثر الطرق شيوعا في مجال النظام المصرفي الطريقة الإنجليزية والطريقة الفرنسية.

3- **دليل الحسابات** : عبارة عن قائمة تتضمن رموز أو أرقام الحسابات المستخدمة في الوحدة الاقتصادية أو مجموعة الوحدات المتجانسة للنشاط مصنفة بطريقة قابلة للاستخدام بسهولة والتي عن طريقها يتم متابعة الحسابات والتغيرات التي تطرأ عليها عند الحاجة إليها.

4- **أدوات التحليل المالي والرقابة** : تتمثل الرقابة في النظام المحاسبي في الأسلوب الذي يتم بواسطته قياس الأداء الفعلي ومقارنته بالخطط أو المعايير المحددة مقدما، كما تتمثل في تصميم دقيق للدورة المستندية بشكل تسمح معه لإدارة الوحدة الاقتصادية في القيام بمسؤولياتها في المحافظة على الأصول وحماية حقوق الغير وهو ما يعرف بالرقابة الداخلية والتي تمتد لتشمل جميع عمليات الوحدة الاقتصادية محاسبيةً كانت أو إدارية.

5- **التقارير الدورية (المحاسبية)** : يعتبر النظام المحاسبي في البنك التجاري الوسيلة الوحيدة التي تمكن إدارة البنك أو المتعاملين معه من الخارج على الوقوف على مركزه المالي ومدى قدرته على الفاء بالتزاماته ووظائفه وذلك عن طريق ما يوفره من أدوات الرقابة والتحليل المالي والتي في مقدمتها التقارير المحاسبية التي تقدم للعديد من الأطراف الداخلية والخارجية لمساعدتها في تقييم الأداء واتخاذ العديد من القرارات، ويمكن التمييز بين نوعين من التقارير المحاسبية لأغراض الرقابة وتقييم الأداء في ابنك التجاري وحسب هدف أو طبيعة الجهة المستفيدة منها إلى نوعين:

أ) **تقارير داخلية**: ويقصد بها التقارير التي يعدها قسم المحاسبة لأغراض الاستخدام الداخلي في البنك **مثل**: الموازنات التخطيطية، خطط النشاط المستقبلية، الحسابات الختامية، قائمة المركز المالي، التقارير الدورية حسب ما يحدده البنك، وقد تكون هذه التقارير عن كل أو جزء من النشاط الجاري في البنك.

ب) تقارير خارجية: وهي التقارير التي يعدها البنك التجاري لمقابلة احتياجات الأطراف الخارجية على اختلاف فئاتها إلى البيانات والمعلومات التي ترغب الإطلاع عليها ومن هذه البيانات ما يتم تقديمه إلزاما على البنك بموجب القوانين والأنظمة السائدة كالبيانات المقدمة إلى البنك المركزي أو وزارة المالية أو من المعلومات التي ترغب إدارة البنك إطلاع الغير عليها كالعملاء والمستثمرين ووسائل الإعلام.

6) أقسام البنوك التجارية :

تختلف الأقسام الداخلية للبنك باختلاف وتنوع الوظائف والخدمات التي يقدمها للعملاء فمنها ما هو مرتبط ارتباطاً مباشراً بالعملاء وهي الأقسام الفنية للبنك أما الأقسام الإدارية فهي التي تنظم عمليات الأقسام الفنية وتراقبها وتمسك حساباتها وتسجل إجماليات القيود المحاسبية للعمليات اليومية التي تحصل في الأقسام الفنية للبنك.

أولاً : الأقسام الإدارية : هي الأقسام التي تكون مسئولة عن تنظيم سير العمل في البنك، وتحدد مسؤولياتها التنظيمية وفقا للهيكل التنظيمي المحدد للبنك، وليس لهذه الأقسام عدد محدد يتحتم وجودها في كل بنك بل إن هذا مرتبط بحجم العمل في البنك وعدد الأقسام الفنية فيه وتتكون من:

1- الشؤون الإدارية 2- الشؤون القانونية 3- التحقيق والتفتيش
4- المحاسبة العامة 5- إدارة العلاقات الخارجية 6- شؤون الفروع
7- المطبوعات 8- الاستعلامات 9- الدراسات والأبحاث
10- العلاقات العامة 11- شؤون الموظفين 12- الحاسب الآلي
13- الأرشيف 14- التسهيلات الائتمانية والسلف
15- المشتريات واللوازم والصيانة.(على سبيل المثال لا الحصر)

ثانيا : الأقسام الفنية : وهي الأقسام التي يؤدي البنك من خلاله عمله ونشاطه اليومي للعملاء ومن أمثلتها:

1- قسم الخزينة 2- قسم الحسابات الجارية 3- قسم الودائع 4- قسم المقاصة
5- قسم الأوراق المالية 6- قسم الأوراق التجارية 7- قسم الاعتمادات المستندية
8- قسم خطابات الضمان 9- قسم الحوالات والعمليات الخارجية
10- قسم تأجير الخزائن 11- قسم صندوق التوفير 12- قسم الصرف الأجنبي

7) مصادر استخدامات الأموال في البنوك التجارية :

أولاً: مصادر التمويل : تعتمد البنوك في مزاولة نشاطها على نـــوعين مـــن مـــصادر التمويل.

1- مصادر تمويل داخلية : وتتمثل في حقوق الملكية والتي تشتمل على رأس المال المدفوع مضافا إليها الاحتياطيات ، وهذه المصادر عادة تمثل نسبة ضئيلة مـــن مجمـــوع الأموال الموظفة في البنوك التجارية (10%) من جملة الأموال المستثمرة " موارد البنـــك ."

2- مصادر تمويل خارجية : و توفر هذه المصادر الجانـــب الأكبـــر مـــن الأمـــوال اللازمة لتشغيل البنك و القيام بوظائفه المختلفة،وتشتمل المصادر الخارجية على:

1) قروض من البنك المركزي بضمان الأصول.
2) الودائع من العملاء سواء كانت من الحسابات الجارية أو لأجل أو صندوق التوفير.
3) قروض من البنوك التجارية.
4) إصدار سندات طويلة الأجل.

ثانياً : إستخدامات الأموال(الموارد المالية):-

1-تقديم القروض والسلف.

2-الاستثمارات ومنها المساهمة في المشاريع الاقتصادية أو شراء الأسهم بهـــدف الحصول على أرباح أو المتاجرة بهذه الأسهم فـــي ســـوق الأوراق الماليـــة أو الاستثمار في سندات حكومية وخصم الأوراق التجارية.

3-الأرصدة(الأصول)النقدية وهي عبارة عن النقدية التي يحتفظ بها البنك كاحتياطي لحماية حقوق المودعين والتي في خزانتها لمقابلة العمليات المصرفية اليوميـــة لدى البنوك المحلية أو الأجنبية.

4-الأصول الثابتة وتتمثل في مجموعة العقارات التي يملكها البنك و يمارس فيهـــا نشاطه بالإضافة إلى الأصول الثابتة الأخرى مثل: الأثاث, السيارات، الحاسبات، أجهزة آلية وإلكترونية، وسائل النقل.



قواعد عامة

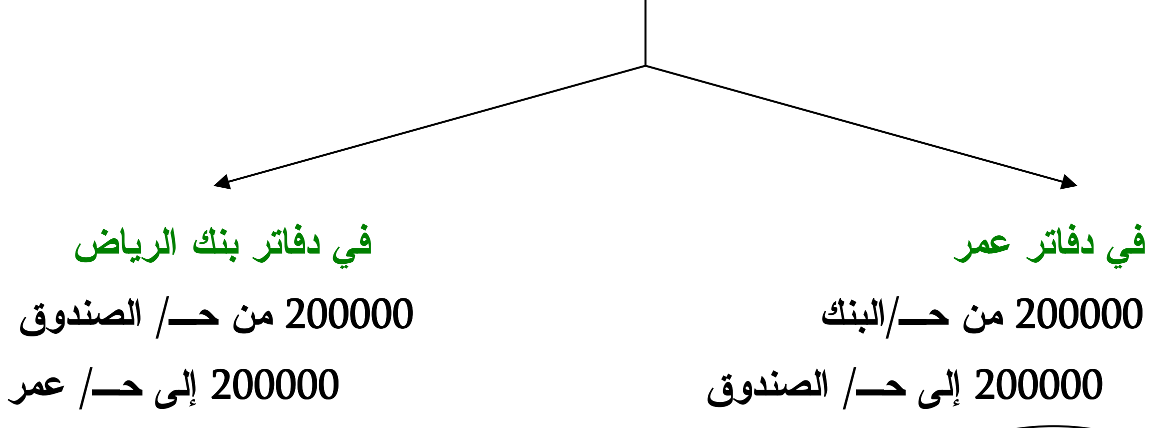
يتم تحليل جميع العمليات التي تحدث في البنك إلى طرفيها المدين والدائن من وجهة نظر البنك نفسه وليس من وجهة نظر المتعاملين معه.

مثال

أودع العميل عمر مبلغ 200000 ريال في بنك الرياض فرع جدة من صندوقه الخاص.

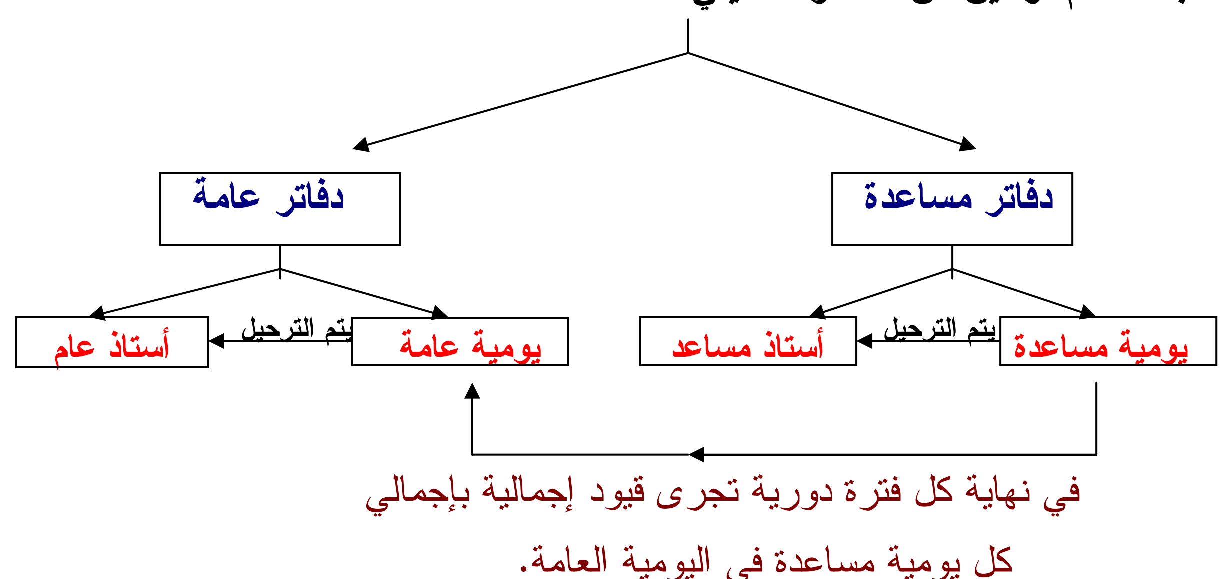
المطلوب

قيود اليومية في دفاتر عمر ودفاتر بنك الرياض.



ملاحظــة

البنوك التجارية تستخدم الطريقة الفرنسية(المركزية)(العامة) وتقضي هذه الطريقة باستخدام نوعين من الدفاتر كما يلي:



أولا: قسم الحسابات الجارية

تنقسم الحسابات الجارية في البنك إلى نوعين:

1- حسابات جارية دائنة : وتمثل ودائع الأفراد والهيئات لدى البنوك.

2- حسابات جارية مدينة : وتمثل السلف والتسهيلات الإئتمنتية والقروض التي يمنحها البنك لعملائه.

ملاحظــة

إذا ذكرتي حسابات جارية من دون تمييزها فإنه يقصد بها الحسابات الجارية الدائنة، أما الحسابات الجارية المدينة فلابد من تمييزها صراحة.

يلاحظ أن العمليات التي تحدث في البنك وتؤثر على الحساب الجاري تنقسم إلى أربعة أنواع :

أ) الإيداع ب) السحب جـ) التحويل د) إثبات الفوائد المدينة والعمولات

أ) الإيــداع (الإضافة) :

يمكن الإيداع في الحساب الجاري بإحى الصور الثلاثة التالية :

1- إيداع نقدي : عند قيام العملاء بإيداع أي مبالغ نقدية في حسابهم الجاري يكون القيد : ×× من حــ/ الصندوق

×× إلى حــ/ الحسابات الجارية

(جملة الإيداعات النقدية خلال الفترة)

2-إيدع بشيكات داخلية (تحويلات داخلية) : الشيك الداخلي عبارة عن شيك مسحوب على عميل له حساب في البنك لصالح عميل آخر له حساب في نفس البنك ونفس الفرع أي أن الساحب والمسحوب عليه عملاء لنفس البنك ونفس الفرع ويكون القيد :

×× من حــ/ الحسابات الجارية (المسحوب عليه)

×× إلى حــ/ الحسابات الجارية (الساحب)

(جملة التحويلات الداخلية خلال الفترة)

3-إيداع بشيكات خارجية (مسحوبة على عملاء بنوك أخرى) : الشيك الخارجي في حالة الإيداع يكون مسحوبا على عميل له حساب في بنك آخر لصالح عميل في البنك أي أن الساحب عميل للبنك والمسحوب عليه عميل لبنك آخر وهنا يتطلب الأمر إرسال هذه

الشيكات إلى غرفة المقاصة في مؤسسة النقد ولإثبات هذه الشيكات قد تتبع البنوك إحـدى طريقتين:

- الطريقة الأولى: عدم إنتظار نتيجة المقاصة وطبقا لها يضيف البنك قيمة الشيكات المقدمة إليه فورا دون إنتظار نتيجة المقاصة ويكون القيد:

×× من حـ/ غرفة المقاصة

×× إلى حـ/ الحسابات الجارية (الساحب)

عيوب هذه الطريقة:

لا تتماشى مع متطلبات الحيطة والحذر في البنوك نظرا لإحتمال رفض الشيكات.

- الطريقة الثانية : وطبقا لهذه الطريقة لا يضيف البنك قيمة الشيكات المقدمة اليه الا بعد ظهور نتيجة المقاصة ومن ثم يتم اجراء عدة قيود:-

1- قيد نظامي يثبت استلام البنك للشيكات :

×× من حـ/ شيكات للتحصيل

×× إلى حـ/ اصحاب شيكات التحصيل

2- عند ظهور نتيجة المقاصة تثبت مديونية غرفة المقاصة بقيمة الشيكات المقبولة فقط:

×× من حـ/ غرفة المقاصة

×× إلى حـ/ شيكات للتحصيل

3- يتم إثبات إضافة قيمة الشيكات المقبولة للحسابات الجارية :

×× من حـ/ اصحاب الشيكات للتحصيل

إلى مذكورين

×× حـ/ الحسابات الجارية

×× حـ/ عمولة تحصيل (إن وجدت)

4- إثبات عملية الرفض بقيمة الشيكات المرفوضة ان وجدت كما يلي :

×× من حـ/اصحاب شيكات للتحصيل

×× إلى حـ/ شيكات التحصيل

(عكس القيد الأول فقط)

مثـــال

فيما يلي بعض العمليات التي تمت في بنك الجزيرة بقسم الحسابات الجارية خلال الأسبوع الثاني من رجب 1417هـــ :

بلغت الشيكات المقدمة للتحصيل و المسحوبة على عملاء بنوك اخرى 800000ريال رفض منها 60000ريال لعدم كفاية الارصدة و 30000ريال لعدم مطابقة التوقيع.

المطلوب

اجراء القيود اليومية العامة للعمليات السابقة.

الحـــل

قيد نظامي يثبت استلام البنك للشيكات :

800000 من حـــ/ شيكات للتحصيل

800000 إلى حـــ/ أصحاب شيكات التحصيل

عند ظهور نتيجة المقاصة :

710000 من حـــ/ غرفة المقاصة

710000 إلى حـــ/ شيكات للتحصيل

إثبات إضافة قيمة الشيكات للحسابات الجارية :

710000 من حـــ/ اصحاب الشيكات للتحصيل

710000 إلى حـــ/ الحسابات الجارية

اثبات عملية الرفض بقيمة الشيكات المرفوضة :

90000 من حـــ/اصحاب شيكات للتحصيل

90000 إلى حـــ/ شيكات التحصيل

ب) السحب (الخصم) :

قد يتم السحب من الحساب الجاري بإحدى الصور الثلاثة التالية:

1- سحب نقدي: عند قيام العميل بسحب أي مبالغ نقدية من حسابه الجاري سواء بشيك أو بإذن دفع أو بإستخدام بطاقة الصراف الآلي يكون القيد:

×× من حــ/ الحسابات الجارية

×× إلى حــ/ الصندوق

(جملة المسحوبات النقدية خلال الفترة)

2- سحب بشيكات داخلية (تحويلات داخلية) : السحب بشيكات داخلية يعتبر الوجه الآخــر لعملية الإيداع بشيكات داخلية ولذلك في حالة وجود عملية إيداع بشيكات داخلية وعمليــة سحب بشيكات داخلية بنفس المقدار وفي نفس الفترة يجرى لها قيد واحــد فقــط لأنهمــا يمثلان إيداع بالنسبة لعميل وسحب بالنسبة لعميل آخر ولكنهما بالنسبة للبنك عملية واحدة تتمثل في التحويل من شخص إلى شخص آخر ويكون القيد :

×× من حــ/ الحسابات الجارية (المسحوب عليه)

×× إلى حــ/ الحسابات الجارية (الساحب)

(جملة التحويلات الداخلية خلال الفترة)

مثـــال

فيما يلي بعض العمليات التي تمت في البنك الأهلي بقسم الحسابات الجارية خلال الأسبوع الأول من شعبان 1420هـــ :

1- بلغت المسحوبات النقدية خلال الفترة 250000ريال.

2- بلغت الإيداعات بشيكات داخلية 120000ريال رفض منها 30000 ريال لعدم كفاية الارصدة.

3- بلغت المسحوبات بشيكات داخلية خلال نفس الفترة 90000 ريال.

المطلوب

اجراء القيود اليومية العامة للعمليات السابقة.



1- 250000 من حـــ/ الحسابات الجارية

250000 إلى حـــ/ الصندوق

(جملة المسحوبات النقدية خلال الفترة)

2- 90000 من حـــ/ الحسابات الجارية

90000 من حـــ/ الحسابات الجارية

(جملة الإيداعات بشيكات داخلية)

3- لا يجرى لها قيدلأنها الوجه آخر لعملية الإيداع بشيك داخلي.

ج) التحويل:

قد يتم التحويل من وإلى حساب العميل وهنا يجب التفرقة بين نوعين من التحويلات :

1- تحويلات لصالح عملاء البنك واردة من كل من:

- عملاء في نفس البنك "نفس الفرع".
- عملاء الفروع.
- عملاء بنوك أخرى.

ويكون القيد في هذه الحالة كما يلي:

من مذكورين

×× حـــ/ الحسابات الجارية "عملاء البنك نفسه"
×× حـــ/ الفروع } واردة منهم
×× حـــ/ بنوك أخرى

×× إلى حـــ/ الحسابات الجارية (صادرة لصالح عميل البنك)

(جملة إشعارات الإضافة خلال الفترة)

2- تحويلات صادرة من عملاء البنك لصالح كل من:

- عملاء في نفس البنك.
- عملاء الفروع.
- عملاء بنوك أخرى.

ويكون القيد في هذه الحالة كما يلي:

×× من حـــ/ الحسابات الجارية (واردة من حساب عميل البنك)

إلى مذكورين

×× حـــ/ الحسابات الجارية
×× حـــ/ الفروع } صادرة لهم
×× حـــ/ بنوك أخرى

(جملة شعارات الخصم)

د) إثبات الفوائد المدينة والمصروفات (العمولات) :

1- إثبات الفوائد المدينة :

بعض البنوك قد تدفع فوائد على أرصدة الحسابات الجارية وهذه الفوائد تعتبر من وجهة نظر البنك مصروفا ومن ثم تكون (مدينة) .

وعليه يكون القيد :

×× من حـــ/ الفوائد المدينة

×× إلى حـــ/ الحسابات الجارية

(إضافة قيمة الفوائد المستحقة للحسابات الجارية)

2- إثبات العمولات :

يقوم البنك بتحميل العملاء في نهاية كل فترة بمصروفات نظير قيامهم بعمليات الإيداع والسحب وتعتبر هذه المصروفات من وجهة نظر البنك إيراد ومن ثم تكون (دائنة) ولهذا يفضل تسميتها عمولات.

وعليه يكون القيد :

×× من حـــ/ الحسابات الجارية

×× إلى حـــ/ العمـــــولات

(تحميل العملاء قيمة العمولات المستحقة).

تمرين

فيما يلي بعض العمليات التي تمت بقسم الحسابات الجارية بالبنك السعودي الأمريكي فرع الأندلس بجدة خلال الأسبوع الثاني من شهر جماد الثاني 1417هـ :

1- بلغت الإيداعات النقدية خلال الفترة (100000) ريال بينما بلغت المسحوبات النقدية (60000) ريال.

2- بلغت الإيداعات شيكات مسحوبة على بعض عملاء البنك (25000) ريال رفض منها (5000) ريال لعدم كفاية الأرصدة.

3- بلغت الإيداعات بشيكات مسحوبة على عملاء بنوك أخرى (300000) ريال رفض منها (12000) ريال لعدم مطابقة التوقيع و(8000) ريال لعدم كفاية الأرصدة.

4- بلغت المسحوبات بشيكات خارجية (140000) ريال رفض منها شيكات بمبلغ (6000) ريال لعدم مطابقة التوقيع.

5- أوامر التحويل الواردة لصالح عملاء البنك كما يلي:

(15000) ريال من عملاء البنك نفسه و(8000) ريال من عملاء بنوك أخرى و(3000) ريال من عملاء الفروع.

6- أوامر التحويل الصادرة من عملاء البنك كما يلي:

(20000) ريال لصالح عملاء الفروع و(40000) ريال لصالح عملاء بنوك أخرى.

7- بلغت الفوائد المدينة المستحقة خلال الفترة (25000) ريال كما بلغت المصروفات المحملة للحسابات الجارية (6000) ريال.

المطلوب

1- قيود اليومية العامة (المركزية) اللازمة لإثبات العمليات السابقة في دفاتر البنك السعودي الأمريكي.

2- تصوير حـــ/ الحسابات الجارية إذا علمت أن رصيده في أول الفترة (الأسبوع كان (600000) ريال.



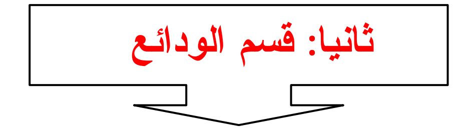
1- قيود يومية البنك السعودي الأمريكي

منــــه	لــــه	البيــــــان
100.000		1- من حـــ/ الصندوق
	100.000	إلى حـــ/ الحسابات الجارية
60.000		من حـــ/ الحسابات الجارية
	60.000	إلى حـــ/ الصندوق
20.000		2- من حـــ/ الحسابات الجارية
	20.000	إلى حـــ/ الحسابات الجارية
300.000		3- من حـــ/ شيكات للتحصيل
	300.000	إلى حـــ/ أصحاب شيكات للتحصيل
		(قيد نظامي يثبت استلام البنك للشيكات)
280.000		من حـــ/ غرفة المقاصة
	280.000	إلى حـــ/ شيكات للتحصيل
		(إثبات مديونية غرفة المقاصة بقيمة الشيكات المقبولة)
280.000		من حـــ/ أصحاب شيكات للتحصيل
	280.000	إلى حـــ/ الحسابات الجارية
		(إضافة قيمة الشيكات المقبولة للحساب الجاري)
20.000		من حـــ/ أصحاب شيكات للتحصيل
	20.000	إلى حـــ/ شيكات للتحصيل
		(إثبات عملية الرفض بقيمة الشيكات المرفوضة)
134.000		4- من حـــ/ الحسابات الجارية
	134.000	إلى / غرفة المقاصة

البيـــــان	لـــــه	منـــــه
5- من مذكورين حــ/ الحسابات الجارية حــ/ الفروع حــ/ بنوك أخرى إلى حــ/ الحسابات الجارية	26.000	15.000 3.000 8.000
6- من حــ/ الحسابات الجارية إلى مذكورين حــ/ الفروع حــ/ بنوك أخرى	20.000 40.000	60.000
7- من حــ/ الفوائد المدينة إلى حــ/ الحسابات الجارية من حــ/ الحسابات الجارية إلى حــ/ العمـــولات	25.000 6.000	25.000 6.000

2- حــ/ الحسابات الجارية

منه	له
60.000 إلى حــ/الصندوق	600.000 رصيد 1/1
134.000 إلى حــ/ غرفة المقاصة	100.000 من حــ/ الصندوق
60.000 إلى مذكورين	280.000 من حــ/ أصحاب شيكات للتحصيل
6.000 إلى حــ/ العمولات	20.000 من حــ/ الحسابات الجارية
20.000 إلى حــ/الحسابات الجارية	25.000 من حــ/ الفوائد المدينة
15.000 إلى حــ/ الحسابات الجارية	26.000 من مذكورين
756000 رصيد في 1/30	



ثانيا: قسم الودائع

يقصد بالوديعة ما يتم إيداعه لدى البنك من أموال لمدد محددة وتختلف الودائع طبقًا لحق المودع في السحب منها فورًا أو بعد فترة محددة وتنقسم إلى ما يلي :

1- الودائع تحت الطلب (الودائع الجارية، الحسابات الجارية) :

ويحق للعميل الإيداع فيها أو السحب منها في أي وقت يشاء وقد سبق دراستها.

2- الودائع لأجل محدد :

وهي المبالغ التي تودع لدى البنوك لمدة معينة ولا يحق للمودع خلالها سحب قيمة الوديعة قبل انتهاء المدة المعينة، وتقوم البنوك بدفع فوائد على هذه الودائع يزداد معدلها بازدياد مبلغ الوديعة ومدتها ولا يحق للعميل سحب الوديعة إلا بعد انتهاء المدة المتفق عليها وإلا فقد حقه في الحصول على الفوائد.

3- الودائع بإخطار سابق :

وهي المبالغ التي تودع لدى البنك لمدة معينة ولا يحق للعميل سحب الوديعة إلا بعد إخطار البنك بمدة متفق عليها عند فتح الوديعة.

4- ودائع التوفير :

وهي عبارة عن المبالغ التي يودعها صغار المدخرين حيث يودع الأفراد ما زاد عن احتياجاتهم في حساب توفير بسعر فائدة ثابت معين وتعطي البنوك عملاءها دفترًا للتوفير يثبت فيه جميع العمليات من إيداع وسحب وفوائد.

مع ملاحظة// أن الإيداع في صندوق التوفير والسحب منه لا يتم إلا نقدًا.

العمليات المحاسبية المتعلقة بالودائع

تنقسم إلى ثلاث أنواع:

أ- الإيداع: قد يتم فتح الوديعة أو الإيداع فيها بإحدى الصور الثلاثة التالية :

1) إيداع نقدًا ويكون القيد:

×× من حـــ/ الصندوق

×× إلى حـــ/ الوديعة (حسب نوعها).

2) إيداع بشيكات داخلية أو بالتحويل من الحساب الجاري ويكون القيد:

×× من حـــ/ الحسابات الجارية

×× إلى حـــ/ الوديعة (حسب نوعها)

3) إيداع بشيكات أو حوالات واردة من الفروع أو بعض البنوك الأخرى ويكون القيد:

من مذكورين

×× حـــ/ الفروع

×× حـــ/ بنوك أخرى

×× إلى حـــ/ الوديعة (حسب نوعها).

ب- السحب : قد يتم السحب من الوديعة بإحدى الصور الثلاثة التالية :

- نقدًا
- التحويل إلى الحساب الجاري
- التحويل إلى الفروع والبنوك الأخرى

وتكون قيود السحب عكس قيود الإيداع تماماً في كل حالة.

جـــ- إثبات الفوائد المدينة :

في نهاية كل فترة يقوم البنك بحساب الفوائد المستحقة على الودائع وتضاف لها ويجرى لها القيد التالي :

×× من حـــ/ الفوائد المدينة

×× إلى حـــ/ الوديعة (حسب نوعها)

تمـــرين

فيما يلي بعض العمليات التي تمت في قسم الودائع في بنك الخليج فرع جدة خلال الأسبوع الأول من شهر جماد الآخر 1417هــ:

1- بلغت إجمالي الودائع خلال الفترة 1200000 ريال، منها 400.000 ريال وديعة نقدية لمدة 6 أشهر، والباقي عبارة عن ودائع بإخطار بيانها كالتالي:

100.000ريال أُودعت نقدًا، 200.000ريال أودعت بشيك مسحوب على أحد عملاء البنك.

50.000 بشيك مسحوب على أحد العملاء بفرع المدينة، 450.000 بشيك مسحوب على أحد عملاء بنك القاهرة السعودي.

2- بلغت إجمالي الودائع لأجل التي استحقت خلال الفترة 60.000 ريال منها 20.000 ريال سحبت نقدًا، والباقي تم تحويله للحساب الجاري.

3- بلغت الودائع بإخطار التي استحقت خلال الفترة 25.000 ريال وقد طلب العميل تجديدها لمدة أخرى مضافًا إليها الفوائد المستحقة وقدرها 1000.

4- إجمالي الإيداعات بصندوق التوفير خلال الفترة 40.000 ريال أما المسحوبات من صندوق التوفير خلال نفس الفترة 12000 ريال.

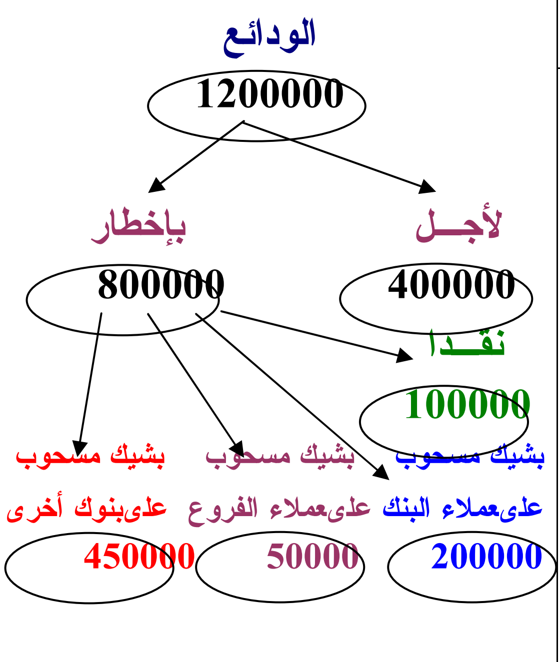


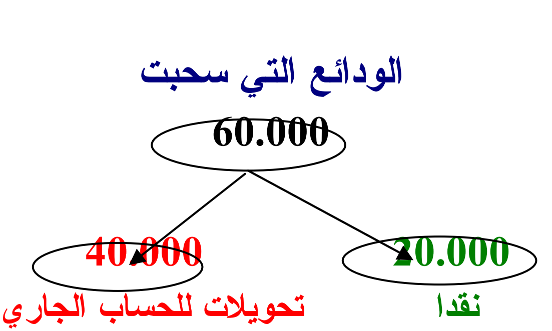
إجراء قيود اليومية العامة لإثبات العمليات السابقة.



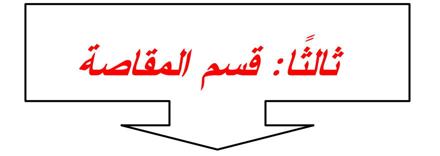
قيود اليومية

البيـــــان	لــــه	منــــه
1- من حـــ/ الصندوق إلى حـــ/ وديعة بأجل	400.000	400.000
من مذكورين حـــ/ الصندوق حـــ/ الحسابات الجارية حـــ/ الفروع حـــ/ بنوك أخرى إلى حـــ/ الوديعة بإخطار	800.000	100000 200000 50000 450000
2- من حـــ/ الوديعة لأجل إلى حـــ/ الصندوق	20.000	20.000
من حـــ/ الوديعة لأجل إلى حـــ/ الحسابات الجارية	40.000	40.000
3- من مذكورين حـــ/ الوديعة بإخطار حـــ/ الفوائد المدينة إلى حـــ/ الحسابات الجارية	26.000	25.000 1000
(إثبات تحويل الوديعة والفوائد إلى الحساب الجاري للعميل)		
من حـــ/ الحسابات الجارية إلى حـــ/ الوديعة بإخطار	26.000	26.000
(إثبات ربط الوديعة الجديدة)		





40.000		4- من حـــ/ الصندوق
	40.000	إلى حـــ/ صندوق التوفير
(الإيداعات في صندوق التوفير)		
12000		من حـــ/ صندوق التوفير
	12000	إلى حـــ/ الصندوق
(المسحوبات من صندوق التوفير)		



ثالثًا: قسم المقاصة

يقوم قسم المقاصة في البنوك التجارية بتسوية المعاملات المصرفية التي تتم بين البنك والبنوك الأخرى ويتلقى نوعين من الشيكات :

أ) شيكات مقدمة من عملاء البنك ومسحوبة على عملاء بنوك أخرى (إيداع بشيكات خارجية).

ب) شيكات مقدمة من بنوك أخرى ومسحوبة على عملاء البنك (سحب بشيكات خارجية).

ويتم تبادل الشيكات في غرفة المقاصة حيث يجتمع مندوبون البنوك لعمل المقاصة بين الشيكات المقدمة من كل بنك وبين الشيكات المسحوبة عليه مع ملاحظة أن مقر غرفة المقاصة هو مؤسسة النقد.

وتتم تسوية الحسابات بين البنوك عن طريق إجراء قيود يومية وتسويات حسابية فقط دون حاجة لانتقال الأموال من بنك إلى آخر مما يؤدي إلى توفير الوقت والجهد والضمان نظراً لعدم انتقال الأموال من بنك إلى آخر.

ويمكن توضيح الإجراءات المتعلقة بعملية المقاصة فيما يلي:

1- يقوم قسم الحسابات الجارية بتجميع الشيكات المقدمة من العملاء المسحوبة على بنوك أخرى ويرسلها إلى قسم المقاصة.

2- يقوم قسم المقاصة داخل كل بنك بما يلي:

أ) فرز هذه الشيكات وتصنيفها وفقًا للبنوك المسحوب عليها هذه الشيكات.

ب) تحرير مسير إضافة من أصل وصورتين لكل مجموعة من هذه الشيكات.

ج) تسليم الشيكات إلى مندوب البنك مرفقًا بها أصل وصورة مسير الإضافة لكي يحملها إلى غرفة المقاصة على أن يحتفظ قسم المقاصة بالبنك بالصورة الثانية من المسير.

3- في غرفة المقاصة بمؤسسة النقد يحصل ما يلي:

أ) يقوم مندوب كل بنك بتسليم مندوبين البنوك الأخرى مجموعة الشيكات المسحوبة على عملاءهم مقابل حصوله على توقيعاتهم بالاستلام على أصل مسير الإضافة.

ب) يتلقى مندوب كل بنك بالمثل من مندوبين البنوك الأخرى الشيكات المسحوبة على عملاء بنكه ويوقع لهم بالاستلام ويحرر من واقع هذه الشيكات سير خصم من أصل وصورة بقيمة الشيكات المسحوبة على البنك لصالح كل بنك من البنوك الأخرى.

ج) يقوم مندوب كل بنك بتسليم قسم المقاصة في بنكه مجموعة الشيكات المسحوبة على عملاء البنك مرفقاً بها أصل مسير الخصم حيث تتم مطابقة بيانات الشيكات على ما ورد بالمسيرات.

د) يقوم مندوب كل بنك بتسليم مراقب غرفة المقاصة صورة من مسير الإضافة وكذا صورة من مسير الخصم.

4- يقوم مراقب غرفة المقاصة بإعداد كشف عام لحركة المقاصة من واقع مسيرات الإضافة والخصم المتجمعة لديه ويسلم صورة من هذا الكشف إلى مندوب كل بنك من البنوك وصورة لمؤسسة النقد حيث تتم تسوية الحسابات بين البنوك عن طريق التحويل من أرصدتها لدى مؤسسة النقد.

تمـــرين

تشترك ثلاثة بنوك تجارية في غرفة المقاصة وإليك نتيجة التبادل ومركز كل بنك من البنوك خلال إحدى الفترات :

1- قدم بنك القاهرة السعودي شيكات مسحوبة على بنك الرياض بمبلغ 80000 ريال رفض منها شيكات بمبلغ 10000 ريال لعدم مطابقة التوقيع كما قدم شيكات مسحوبة على البنك الأهلي بمبلغ 130000 ريال.

2- قدم بنك الرياض شيكات مسحوبة على بنك القاهرة السعودي بمبلغ 500000 ريال، وشيكات مسحوبة على البنك الأهلي بمبلغ 300000 ريال.

3- قدم البنك الأهلي شيكات مسحوبة على القاهرة السعودي بمبلغ 60000 ريال، وشيكات مسحوبة على بنك الرياض بمبلغ 50000 رُفض منها شيكات بمبلغ 10000 لعدم كفاية الأرصدة.

المطلوب

أولاً: إعداد كشف المقاصة النهائي كما يعده مندوب غرفة المقاصة بمؤسسة النقد.

ثانياً: إجراء قيود اليومية العامة في دفاتر البنوك المشتركة في المقاصة.

ثالثاً: إجراء قيود اليومية في دفاتر مؤسسة النقد.

الحــل

أولاً: كشف المقاصة النهائي :-

يكون إعداده بشكل جدول مربع عدد خاناته بعدد البنوك وزيادة خانتين كما يلي:

من / إلى	القاهرة	الرياض	الأهلي	المجموع العامودي
القاهرة	/	80000 (10000) 70000	130000	210000 (10000) 200000
الرياض	500000	/	300000	800000
الأهلي	60000	50000 (10000) 40000	/	110000 (10000) 100000
المجموع الأفقي	560000	110000	430000	1.100.000 (2)

تمثل الإيداع أو الإضافة (الدائن)

(تمثل سحب أو خصم (مدين))

تحديد مراكز البنوك = دائـــــن – مديـــــن

الرياض = 800000 – 110000 = + 690000 (رصيد دائن).
القاهرة = 200000 – 560000 = – 360000 (رصيد مدين).
الأهلي = 100000 – 430000 = – 330000 (رصيد مدين).
690000

ملاحظات

1- الصف بالنسبة لأي بنك في كشف المقاصة يمثل الإيداع أو الإضافة (الدائن) بينما العمود لنفس البنك يمثل الخصم أو السحب (المدين).

2- يجب أن يتساوى مجموع جانب الإيداع (الإضافة) مع مجموع جانب السحب أي المجموع الأفقي مع المجموع الرأسي عند إعداد كشف المقاصة.

3- يجب أن تتساوى أرصدة البنوك المدينة مع أرصدة البنوك الدائنة وذلك عند تحديد مراكز البنوك.

ثانيًا: قيود اليومية العامة في دفاتر البنوك المشتركة في المقاصة :

1- قيود اليومية في دفاتر بنك القاهرة السعودي:

يتم إجراء قيود للإيداع وقيود للسحب على النحو التالي:

أ) قيود الإيداع (تؤخذ الأرقام من صف البنك):

1- 210000 من حـــ/ شيكات للتحصيل

210000 إلى حـــ/ أصحاب شيكات للتحصيل.

(إثبات استلام البنك للشيكات)

2- 200000 من حـــ/ غرفة المقاصة

200000 إلى حـــ/ شيكات للتحصيل.

(مديونية غرفة المقاصة بقيمة المقبول من الشيكات)

3- 2000000 من حـــ/ أصحاب شيكات للتحصيل

200000 إلى حـــ/ الحسابات الجارية.

(إضافة قيمة الشيكات المقبولة للحسابات الجارية)

4- 10000 من حـــ/ أصحاب شيكات للتحصيل

10000 إلى حـــ/ شيكات للتحصيل.

(إثبات الشيكات المرفوضة)

ب) قيد السحب (يؤخذ الرقم من عمود البنك):

560000 من حـــ/ الحسابات الجارية

560000 إلى حـــ/ غرفة المقاصة.

(إثبات المسحوبات بشيكات خارجية)

2- قيود اليومية في دفاتر بنك الرياض:

أ) قيود الإيداع :

1- 8000000 من حـــ/ شيكات للتحصيل

800000 إلى حـــ/أصحاب شيكات للتحصيل

(إثبات استلام البنك للشيكات)

2- 800000 من حـــ/ غرفة المقاصة

800000 إلى حـــ/ شيكات للتحصيل.

(إثبات مديونية غرفة المقاصة بقيمة المقبول من الشيكات)

3- 800000 من حـــ/ أصحاب شيكات للتحصيل

800000 إلى حـــ/ الحسابات الجارية.

(إضافة قيمة الشيكات المقبولة للحسابات الجارية)

ب) قيد السحب :

110000 من حـــ/ الحسابات الجارية

110000 إلى حـــ/ غرفة المقاصة.

(إثبات المسحوبات بشيكات خارجية)

3- قيود اليومية في دفاتر البنك الأهلي:

أ) قيود الإيداع :

1- 110000 من حـــ/ شيكات للتحصيل

110000 إلى حـــ/ أصحاب شيكات للتحصيل.

(إثبات استلام البنك للشيكات)

2- 100000 من حـــ/غرفة المقاصة

100000 إلى حـــ/ شيكات للتحصيل.

(مديونية غرفة المقاصة بقيمة الشيكات المقبولة)

3- 100000 من حـــ/ أصحاب شيكات للتحصيل

100000 إلى حـــ/ الحسابات الجارية.

(إضافة قيمة الشيكات المقبولة للحسابات الجارية)

4- 10000 من حــ/ أصحاب شيكات للتحصيل

10000 إلى حــ/ شيكات للتحصيل.

(إثبات الشيكات المرفوضة)

ب) قيد السحب :

430000 من حــ/ الحسابات الجارية

430000 إلى حــ/ غرفة المقاصة.

(إثبات المسحوبات بشيكات خارجية)

ثالثاً : قيود اليومية في دفاتر مؤسسة النقد :

يمكن إثبات نتيجة المقاصة في دفاتر مؤسسة النقد بطريقتين كلاهما صحيحة كما يلي:

الطريقة الأولى : 69000 من حــ/ البنوك المدينة

360000 البنك القاهرة

330000 البنك الأهلي

690000 إلى حــ/ البنوك الدائنة

690000 البنك الرياض

الطريقة الثانية :

إجراء القيد السابق على خطوتين وذلك بتوسيط حــ/ غرفة المقاصة كما يلي:

1- إثبات مديونية البنوك المدينة لغرفة المقاصة:

من مذكورين

360000 حــ/ بنك القاهرة

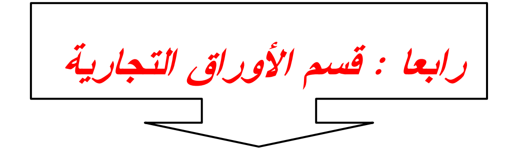
330000 حــ/ البنك الأهلي

690000 إلى حــ/ غرفة المقاصة

2- إثبات دائنية البنوك الدائنة لغرفة المقاصة:

690000 من حــ/ غرفة المقاصة

690000 إلى حــ/ بنك الرياض



يقوم قسم الأوراق التجارية بالعمليات التالية :

1- تحصيل الأوراق التجارية.

2- خصم الأوراق التجارية.

3- إعادة خصم الأوراق التجارية لدى مؤسسة النقد.

4- منح سلف بضمان الأوراق التجارية.

أولاً : تحصيل الأوراق التجارية:-

1- يقوم العملاء بإيداع الأوراق التجارية المطلوب تحصيلها لدى البنك.

2- يحتفظ البنك بهذه الأوراق لحين حلول تاريخ الاستحقاق وفي هذا التاريخ هناك احتمالين:

أ- تحصيل الأوراق بمعرفة البنك أو فروعه أو بمعرفة المراسلين في كل الحالات يضيف البنك صافي قيمة الأوراق المحصلة بعد خصم عمولة التحصيل إلى الحسابات الجارية لأصحاب الأوراق.

ب- رفض الأوراق بعد خصم عمولة:

وفي هذه الحالة يقوم البنك برد الأوراق المرفوضة لأصحابها بعد خصم عمولة التحصيل ومصاريف برتستو من الحسابات الجارية (مصاريف البرتستو عبارة عن مصاريف قضائية تدفع في حالة الرفض لإثبات امتناع المسحوب عليه عن السداد).

مثـــال

فيما يلي بعض العمليات التي تمت في أحد البنوك التجارية خلال الأسبوع الأخير من جماد الآخر 1417هـــ:

1- **بلغت الأوراق التجارية المقدمة للتحصيل خلال الفترة 400000 ريال.**
2- **بلغ إجمالي الأوراق التجارية التي استحقت وحصلت خلال الفترة 250000 ريال منها 50000 ريال نقدًا و40000 ريال خصمً من الحسابات الجارية للمسحوب عليهم الأوراق و 120000 ريال بمعرفة الفروع والباقي بمعرفة المراسلين.**
3- **بلغت الأوراق التجارية التي استحقت ورفضت خلال الفترة 30000 ريال منها 120000 ريال كانت لدى البنك، و8000 ريال لدى الفروع والباقي لدى المراسلين.**

فإذا علمت أن :

- **عمولة التحصيل 1%.**
- **عمولة الفروع أو المراسلين 0.5%.**
- **مصاريف البرتستو 0.1%.**

المطلوب

قيود اليومية العامة لإثبات العمليات السابقة.

الحــل

1- عند استلام البنك للأوراق المقدمة للتحصيل يجري القيد النظامي التالي:

400000 من حـــ/ أ تجارية للتحصيل

400000 إلى حـــ/ أصحاب أ. تجارية للتحصيل

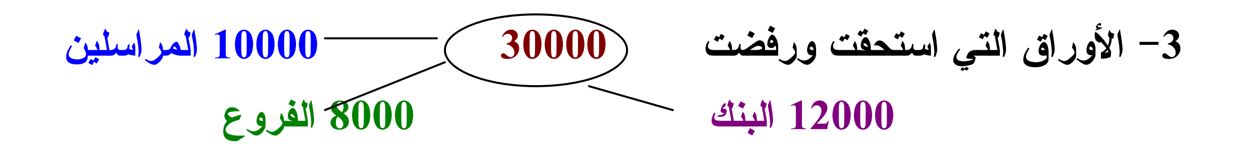
(إثبات استلام الأوراق التجارية)

2- الأوراق التي استحقت وحصلت (250000)

- **40000 مراسلين**
- **120000 فرع**
- **40000 حساب جاري**
- **50000 نقدا**

- تحصيل الأوراق في تاريخ الاستحقاق

بمعرفة البنك	بمعرفة الفروع	بمعرفة المراسلين
إثبات التحصيل من مذكورين 50000 حـــ/ الصندوق 40000 حـــ/ الحسابات الجارية 90000 إلى حـــ/ أ. تجارية للتحصيل	إثبات التحصيل من مذكورين 19400 حـــ/ الفروع 600 حـــ/ عمولة الفروع (0.5%×120000) 120000 إلى حـــ/ أ تجارية للتحصيل	إثبات التحصيل من مذكورين 39800 حـــ/ المراسلين 200 حـــ/ عمولة المراسلين (0.5% ×40000) 40000 إلى حـــ/ أ. تجارية للتحصيل
إضافة صافي قيمة الأوراق المحصلة للحساب الجاري لأصحاب الأوراق: 90000 من حـــ/أصحاب أ.تجارية للتحصيل إلى مذكورين 89100 حـــ/ الحسابات الجارية 900 حـــ/ عمولة التحصيل (1%×90000)	إضافة صافي قيمة الأوراق المحصلة للحساب الجاري لأصحاب الأوراق: 120000 من حـــ/أصحاب أ.تجارية للتحصيل إلى مذكورين 118800 حـــ/ الحسابات الجارية 1200 حـــ/ عمولة التحصيل (1% × 120000)	إضافة صافي قيمة الأوراق المحصلة للحساب الجاري لأصحاب الأوراق: 40000 من حـــ/ أصحاب أ. تجارية للتحصيل إلى مذكورين 39600 حـــ/ المراسلين 400 حـــ/ عمولة التحصيل (1% × 40000)



- رفض الأوراق في تاريخ الاستحقاق

الورقة موجودة لدى البنك	الورقة موجودة لدى الفروع	الورقة موجودة لدى المراسلين
يلغى القيد النظامي بقيمة الأوراق التجارية المرفوضة: 20000 من حـــ/أصحاب أ.تجارية للتحصيل 20000 إلى حـــ/أصحاب أ.تجارية للتحصيل (إثبات الرفض) 12 من حـــ/ مصاريف برتستو 12 على حـــ/ الصندوق (%0.1 × 12000) (إثبات سداد مصاريف برتستو) 132 من حـــ/ الحسابات الجارية إلى مذكورين 12 حـــ/ م. برتستو 120حـــ/ عمولة تحصيل (%1×12000) (خصم قيمة عمولة التحصيل ومصاريف البرتستو من الحسابات الجارية)	يلغى القيد النظامي بقيمة الأوراق التجارية المرفوضة: 8000 من حـــ/ أصحاب أ. تجارية للتحصيل 8000 إلى حـــ/ أصحاب أ. تجارية للتحصيل (إثبات الرفض) 8 من حـــ/ مصاريف برتستو 8 إلى حـــ/ الفروع (إثبات سداد مصاريف برتستو) 88 من حـــ/ الحسابات الجارية إلى مذكورين 8 حـــ/ م. برتستو 80 حـــ/عمولة تحصيل (%1×8000) (خصم قيمة عمولة التحصيل ومصاريف البرتستو من الحسابات الجارية) 40 من حـــ/ عمولة الفروع 40 إلى حـــ/ الفروع (%0.5 × 8000) (إثبات عمولة الفروع)	يلغى القيد النظامي بقيمة الأوراق التجارية المرفوضة: 10000 من حـــ/ أصحاب أ. تجارية للتحصيل 10000 إلى حـــ/ أصحاب أ. تجارية للتحصيل (إثبات الرفض) 10 من حـــ/ مصاريف برتستو 10 إلى حـــ/المراسلين (%0.1×10000) (إثبات سداد مصاريف برتستو) 110 من حـــ/ الحسابات الجارية إلى مذكورين 10 حـــ/ م. برتستو 100 حـــ/عمولة التحصيل (%1×10000) (خصم قيمة عمولة التحصيل ومصاريف البرتستو من الحسابات الجارية) 50 من حـــ/ عمولة المراسلين 50 إلى حـــ/ المراسلين (%0.5 × 10000) (إثبات عمولة المراسلين)

ثانياً: خصم الأوراق التجارية:

عملية خصم الأوراق التجارية لدى البنك تتم على النحو التالي:

1- يقوم البنك بشراء الأوراق التجارية من العملاء في نظير أن يدفع لهم قيمة حالية لهذه الأوراق والقيمة الحالية عبارة عن القيمة الاسمية للأوراق مطروحًا منها مصروفات الآجيو ويتكون هذا الآجيو من ثلاث عناصر رئيسية هي:

أ) الفائدة على قيمة الورقة من تاريخ الخصم حتى تاريخ الاستحقاق.

ب) عمولة تحصيل نظير قيام البنك بتحصيل الأوراق في تاريخ الاستحقاق.

جـ) مقابل مخاطرة نظير ما قد يتعرض له البنك من أخطار في حالة رفض الأوراق.

2- في تاريخ استحقاق الأوراق المخصومة (المشتراة أو المقطوعة) هناك احتماليين:

أ) تحصيل الأوراق المخصومة بمعرفة البنك أو الفروع أو المراسلين وفي هذه الحالة يتم إجراء قيد لإثبات عملية التحصيل لأن الأوراق تلك ملك للبنك.

ب)رفض هذه الأوراق وفي هذه الحالة يقوم البنك برد الأوراق المرفوضة للعملاء خاصمي الأوراق (بايعي الأوراق) ويخصم من حسابهم الجاري أو يُحصل نقدًا قيمة الأوراق المرفوضة ومصاريف البرتستو.

مثـــال

فيما يلي بعض العمليات التي تمت بقسم الأوراق التجارية في بنك الرياض خلال الأسبوع الأخير من جماد الآخر 1417هـــ:

1- بلغت الأوراق التجارية المخصومة خلال الفترة 800000 ريال، والأجيو المستحق عنها 15000 ريال وقد صرف البنك من صافي القيمة 300000 ريال وأضاف الباقي للحسابات الجارية.

2- بلغت الأوراق التجارية المخصومة التي استحقت وحصلت خلال الفترة 160000 ريال منها 80000 ريال نقدًا و20000 ريال خصم من الحسابات الجارية و40000 ريال بمعرفة الفروع والباقي بمعرفة المراسلين.

3-الأوراق التجارية المخصومة التي استحقت ورفض بلغت 50000 ريال منها 30000 ريال كانت لدى البنك و15000 ريال لدى الفروع والباقي لدى المراسلين،

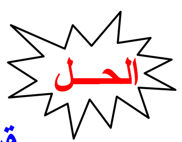
وقد أعاد البنك الأوراق المرفوضة إلى أصحابها وخصم من حسابهم الجاري قيمة الأوراق المرفوضة بالإضافة إلى مصاريف البرتستو.

فإذا علمت أن:

عمولة الفروع أو المراسلين 0.5% ومصاريف البرتستو 0.1%.

المطلوب

قيود اليومية العامة لإثبات ما سبق في دفاتر بنك الرياض.



قيود اليومية

منــه	لــه	البيـــــان
800.000		1-
		من حــ/ أ. تجارية مخصومة
		إلى مذكورين
	15.000	حــ/ الأجيو
	300.000	حــ/ الصندوق
	485.000	حــ/ الحسابات الجارية
		(إثبات عملية الخصم)

ملاحظـــات

(1

أ. تجارية المخصومة

800000 مشتريات

أجيو 15000 — الصافي 785000

صرف نقداً 300000 — إضافة للحسابات الجارية 485000

من	إلى	البيان
		2- من مذكورين
80000		حـ/ الصندوق
20000		حـ/ الحسابات الجارية
40000		حـ/ الفروع
20000		حـ/ المراسلين
	160000	إلى حـ/ أ. تجارية مخصومة
		(إثبات عملية التحصيل)
		من مذكورين
200		حـ/ عمولة الفروع
100		حـ/ عمولة المراسلين
		إلى مذكورين
	200	حـ/ الفروع
	100	حـ/ المراسلين
		(إثبات العمولات المستحقة للفروع والمراسلين)

2- أ. تجارية مخصومة ومحصلة

160000

مراسلين	فروع	نقداً	خصم من الحسابات الجارية
20000	40000	80000	20000

عمولة الفروع = $40000 \times \frac{5}{1000}$

= 200

عمولة المراسلين = $20000 \times \frac{5}{1000}$

= 100

50050	50000 30 15 5	3- من حـ/ الصندوق (الحسابات الجارية في حالة الخصم منها) إلى مذكورين حـ/ أ. تجارية مخصومة حـ/ الصندوق (قيمة البرتستو الذي دفعه البنك) حـ/ الفروع (قيمة البرتستو الذي دفعه الفروع) حـ/ المراسلين (قيمة البرتستو الذي دفعه المراسلين)	3- أ. تجارية مرفوضة 50000 بنك 30000 - فروع 15000 - مراسلين 5000 م. البرتستو الذي سددها البنك = 30000×0.001 = 30 م. البرتستو الذي سددها الفروع= 15000×0.001 = 15 م. البرتستو الذي سددها المراسلين=5000×0.001 = 5
75 25	75 25	من مذكورين حـ/ عمولة الفروع حـ/ عمولة المراسلين إلى مذكورين حـ/ الفروع حـ/ المراسلين (إثبات العمولة المستحقة للفروع والمراسلين عن الأوراق المرفوضة)	عمولة الفرع عن أ.تجارية مرفوضة= 15000 × ,005 = 75 عمولة المراسلين عن أ.تجارية مرفوضة= 5000 × ,005 = 25

ثالثاً: إعادة خصم الأوراق التجارية لدى مؤسسة النقد:

تتم عملية إعادة الخصم على النحو التالي:

1- يقوم البنك ببيع الأوراق التجارية المخصومة إلى مؤسسة النقد في نظير أن يتحمل آجيو يسمى "آجيو إعادة الخصم" ويعتبر هذا الآجيو من وجهة نظر البنك مصروف وبالتالي يكون مدين.

2- في تاريخ استحقاق الأوراق المعاد خصمها هناك احتمالين:

أ) تحصيل الأوراق المعاد خصمها بمعرفة مؤسسة النقد وهنا لا يجري البنك التجاري أي قيود لأن الأوراق ملك لمؤسسة النقد.

ب) رفض الأوراق التجارية المعاد خصمها وهنا ترجع المؤسسة على البنك (يجري قيد لإثبات الرجوع) ثم يرجع البنك بدوره على العملاء بايعي الأوراق (يجرى قيد آخر لإثبات الرجوع على العملاء).

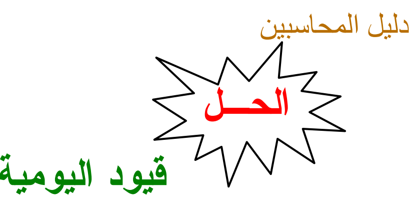
تمرين

فيما يلي بعض العمليات التي تمت بقسم الأوراق التجارية ببنك الرياض خلال الأسبوع الأخير من جماد الآخر 1417هـ:

1- بلغت الأوراق التجارية المعاد خصمها لدى مؤسسة النقد خلال الفترة 20000 ريال والأجيو المستحق عنها 3000 ريال.

2- الأوراق التجارية المعاد خصمها التي استحقت وحصلت عن طريق المؤسسة 150000 ريال.

3- الأوراق التجارية المعاد خصمها التي استحقت ورفضت 40000 ريال وقد سددت مؤسسة النقد مصاريف برتستو قدرها 60 ريال وأعادت الأوراق المرفوضة للبنك وقد رجع البنك بدوره على العملاء وخصم من حسابهم الجاري قيمة الأوراق بالإضافة لمصاريف البرتستو.



قيود اليومية

منه	له	البيـــان	ملاحظات
3000 197000	200000	-1 من مذكورين حـــ/ أجيو حـــ/ مؤسسة النقد إلى حـــ/ أ. تجارية مخصومة (إثبات عملية إعادة الخصم)	ملاحظات: 1- أجيو 200000 الصافي لدى مؤسسة النقد 3000 197000
		-2 لا تجرى قيـــود لأن الأوراق ملك للمؤسسة.	3- الأوراق المرفوضة يجرى لهـــا قيدان.
200000 60	200060	-3 من مذكورين حـــ/ أ. تجارية مخصومة حـــ/ م. برتستو إلى حـــ/ مؤسسة النقد (إثبات رجوع مؤسسة النقـــد على البنك)	
200060	200000 60	من حـــ/ الحسابات الجارية إلى مذكورين حـــ/ أ. تجارية مخصومة حـــ/ م. برتستو (إثبات رجوع البنك على العملاء)	

رابعاً: منح سلف أو قروض بضمان الأوراق التجارية:

عملية منح السلف بضمان أ. تجارية تتم على النحو التالي:

يقوم العملاء بإيداع الأوراق التجارية لدى البنك كضمان للسلفة ثم يقوم البنك بدراسة هذه الأوراق ويقرر نسبة السلفة من القيمة الاسمية للأوراق وتتم القيود على النحو التالي:

1- تقديم الضمان: عند استلام البنك للأوراق التجارية المقدمة كضمان للسلفة يجرى قيد بقيمة الأوراق المقبولة فقط كما يلي:

×× من حـــ/ أ. تجارية بضمان سلف

×× إلى حـــ/ أصحاب أ. تجارية بضمان سلف.

2- سحب السلفة: عند قيام العملاء بسحب السلفة أو جزء منها يفتح البنك لهم حساب جاري مدين يسمى حساب السلف يجعل مديناً بما يتم سحبه فعلاً ويكون القيد:

×× من حـــ/ السلف بضمان أ. تجارية

إلى مذكورين

× حـــ/ الصندوق (في حالة سحب السلفة نقدًا).

× حـــ/ الحسابات الجارية (في حالة إضافة قيمة السلفة إلى الحساب الجاري)

(إثبات ما سحبه العملاء من السلفة)

3- الفوائد الدائنة: في نهاية كل فترة دورية يقوم البنك بحساب الفوائد الدائنة المستحقة على السلف (إيراد للبنك) ويجرى لها القيد التالي:

×× من حـــ/ السلف بضمان أ. تجارية

×× إلى حـــ/ الفوائد الدائنة

(إثبات الفوائد الدائنة)

ملحوظة: في حالة قيام البنك بخصم الفوائد عند منح السلفة يتبدل القيدان 2 ، 3 بقيد واحد فقط كما يلي:

×× من حـــ/ السلفة بضمان أ. تجارية

إلى مذكورين

حـــ/ الصندوق (في حالة سحب السلفة نقدًا)

حـــ/ الحسابات الجارية (في حالة إضافة السلفة للحساب الجاري)

حـــ/ الفوائد الدائنة

4- سداد السلفة: عند قيام العملاء بسداد السلفة أو جزء منها يتم القيدين التاليين:

- إثبات عملية السداد: (عكس قيد سحب السلفة تماماً).

من مذكورين

× حـــ/ الصندوق (في حالة سداد السلفة نقدًا)

× حـــ/ الحسابات الجارية (في حالة سداد السلفة من الحساب الجاري)

×× إلى حـــ/ السلف بضمان أ. تجارية

- ثم يلغى القيد النظامي بما يقابل الجزء المسدد كما يلي:

×× من حـــ/ أصحاب أ. تجارية ضمان سلف

×× إلى حـــ/ أ. تجارية ضمان سلف

(رد الأوراق المقابلة للجزء المسدد من السلف للعملاء)

ملحوظة:

الضمان	السلفة
%100	%60
؟؟	60000

في تاريخ استحقاق الأوراق التجارية المقدمة كضمان للسلف هناك احتمالين:

أ) تحصيل الأوراق وفي هذه الحالة يتم إجراء القيدين التاليين:

إثبات عملية التحصيل:

من مذكورين

× حـــ/ الصندوق

× حـــ/ الحسابات الجارية

× حـــ/ الفروع

× حـــ/ المراسلين

إلى مذكورين

× حـــ/ السلف بضمان أ. تجارية

× حـــ/ عمولة التحصيل

(إثبات تخفيض السلفة بصافي قيمة الأوراق المحصلة)

إلغاء القيد النظامي بقيمة الأوراق التجارية التي تم تحصيلها:

×× من حـــ/ أصحاب أ. تجارية ضمان سلف

×× إلى حـــ/ أ. تجارية ضمان سلف

ب) رفض الأوراق التجارية ضمان سلف:

وفي هذه الحالة يلغى القيد النظامي أولاً بقيمة الأوراق المروضة كما يلي:

×× من حــ/ أصحاب أ. تجارية ضمان سلف

×× إلى حــ/ أ. تجارية ضمان سلف

وبعد ذلك يحدث أحد الأمرين:

- إما أن يقوم العملاء بسداد الأوراق المرفوضة نقدًا وهنا يكون القيد:

×× من حــ/ الصندوق

×× إلى حــ/ السلف بضمان أ. تجارية.

- وإما أن يقوم العملاء بإيداع أوراق جديدة بدلاً من المرفوضة ويكون القيد:

×× من حــ/ أ. تجارية ضمان سلف

×× إلى حــ/ أصحاب أ. تجارية ضمان سلف.

(قيد نظامي يثبت استلام البنك للأوراق الجديدة)

مثال:

فيما يلي بعض العمليات التي تمت بقسم الأوراق التجارية في بنك الجزيرة فرع جدة خلال الأسبوع الأول من رجب 1417هــ:

1- بلغت قيمة الأوراق التجارية المقدمة كضمان سلف خلال الفترة 700000 ريال قبل منها البنك ما قيمته الاسمية 600000.

2- بلغت سحوبات العملاء من السلف بضمان أ. تجارية خلال الفترة 350000 ريال منها 200000 ريال نقدًا والباقي أضيف للحسابات الجارية.

3- بلغت الفوائد المستحقة على السلف بضمان أ. تجارية خلال الفترة 40000 ريال.

4- أ. تجارية المقدمة كضمان سلف التي استحقت وحصلت 50000 ريال منها 30000 ريال نقدًا و15000 ريال بمعرفة الفروع والباقي بمعرفة المراسلين.

5- الأوراق التجارية المقدمة كضمان سلف التي استحقت ورفضت بلغت 20000 ريال ومصاريف البرتستو التي دفعها البنك نقدًا 100 ريال وتم رد الأوراق المرفوضة لأصحابها فقاموا بإيداع أوراق جديدة بدلاً منها.

فإذا علمت أن: عمولة التحصيل 2% وعمولة الفروع أو المراسلين 1%.

المطلوب: قيود اليومية العامة لإثبات العمليات السابقة.

الحل:

منه	له	البيان	
600000	600000	1- من حـــ/ أ. تجارية ضمان سلف إلى حـــ/ أصحاب أ. تجارية ضمان سلف	قيد نظامي بقيمة الأوراق المقبولة.
350000	200000 150000	2- من حـــ/ السلف بضمان أ. تجارية إلى مذكورين حـــ/ الصندوق حـــ/ الحسابات الجارية	إثبات ما سحبه العملاء من السلفة
40000	40000	3- من حـــ/ السلف بضمان أ. تجارية إلى حـــ/ الفوائد الدائنة	إثبات الفوائد المستحقة على السلفة

		4-	المحصلة
		أ) من مذكورين	نقـــــدًا 50000
		حـ/ الصندوق	مراسلين
30000		حـ/ الفروع	30000 15000
15000 5000		حـ/ المراسلين	5000 فروع
		إلى مذكورين	
		حـ/ السلف بضمان أ. تجارية	
		حـ/عمولة التحصيل	
50000	49000 1000	(0.02×50000)	إثبات تحصيل الأوراق
		ب) من حـ/ أصحاب أ. تجارية ضمان سلف	إلغاء القيد النظامي بقيمة أ. تجارية المحصلة
0.150 0.050		إلى حـ/ أ. تجارية ضمان سلف	
	50000	جـ) من مذكورين	
		حـ/ عمولة الفروع (0.01×15000)	
		حـ/ عمولة المراسلين (0.01×5000)	
		إلى مذكورين	
	0.150 0.050	حـ/ الفروع حـ/ المراسلين	

20000		5-	إلغاء الأوراق المرفوضة
	20.000	أ) من حـ/ أصحاب أ. تجارية ضمان سلف	
0.500		إلى حـ/ أ. تجارية ضمان سلف	
	0.400	ب) من حـ/ الحسابات الجارية	
	0.100		
20.000		إلى مذكورين	
	20.000	حـ/عمولة التحصيل (0.02×20000)	إثبات عمولة التحصيل ومصاريف برتستو
		حـ/ الصندوق (قيمة البرتستو)	
		جـ) من حـ/ أ. تجارية ضمان سلف	قيد نظامي يثبت استلام البنك للأوراق الجديدة
		إلى حـ/ أصحاب أ. تجارية ضمان سلف	

خامسًا: قسم الأوراق المالية:

يقوم قسم الأوراق المالية في البنك بالعمليات التالية:

1- شراء وبيع الأوراق المالية.

2- الاحتفاظ بالأوراق المالية لدى البنك كأمانة.

3- منح سلف أو قروض بضمان أ. مالية.

4- تحصيل كوبونات أ. مالية.

5- صرف كوبونات أ. مالية.

6- إصدار أ. مالية نيابة عن الشركات.

أولاً: شراء وبيع أ. مالية:

أ) شراء أ. مالية:

يقوم البنك بشراء الأوراق المالية لكل من:

1- إدارة الاستثمار في البنك.

2- عملاء البنك.

3- الفروع.

4- أفراد الجمهور.

ملحوظة: في جميع حالات الشراء السابقة يجعل البنك حساب سماسرة أ. مالية دائنًا بالقيمة الشرائية مضافًا إليها عمولة السمسرة وتكون قيود الشراء على النحو التالي:

1- شراء أوراق مالية لحساب إدارة الاستثمار (محفظة أ. مالية):

عند قيام البنك بشراء أ. مالية في هذه الحالة يلاحظ أن الأوراق المشتراة بالنسبة للبنك تعتبر أصول ومن ثم تكون مدينة كما يلاحظ أن البنك لا يأخذ عمولة من نفسه في هذه الحالة وإنما يدفع عمولة للسماسرة تكون مدينة (بالنسبة للبنك) ويكون القيد عند تنفيذ عملية الشراء كما يلي:

من مذكورين

× حـــ/ محفظة أ. مالية (بالقيمة الشرائية فقط).

× حـــ/ عمولة شراء أ. مالية (مصروف بالنسبة للبنك).

×× إلى حـــ/ سماسرة أ. مالية (القيمة الشرائية + عمولة السمسرة

(إثبات تنفيذ عملية الشراء).

2- شراء أ. مالية لعملاء البنك:

في هذه الحالة يخصم البنك من حسابهم الجاري قيمة الأوراق المشتراة وعمولة السمسرة وعمولة البنك ويكون القيد عند تنفيذ عملية الشراء:

×× من حـــ/ الحسابات الجارية (القيمة الشرائية + عمولة السمسرة + عمولة البنك)

إلى مذكورين

× حـــ/ سماسرة أ. مالية (القيمة الشرائية + عمولة السمسرة)

× حـــ/ عمولة شراء أ. مالية (إيراد للبنك).

3- شراء أ. مالية للفروع:

في هذه الحالة يثبت البنك مديونية الفروع بقيمة الأوراق المشتراة وعمولة السماسرة وعمولة البنك ويكون القيد:

×× من حـــ/ الفروع

إلى مذكورين

× حـــ/ سماسرة أ. مالية

× حـــ/ عمولة شراء أ. مالية

(تنفيذ عملية الشراء)

4- شراء أ. مالية لأفراد الجمهور:

عند قيام البنك بشراء أ. مالية لأفراد الجمهور يلاحظ أن هؤلاء الأفراد ليس لديهم حساب جاري لدى البنك ومن ثم يتحتم عليهم أولاً وقبل الشراء إيداع مبالغ نقدية لدى البنك كأمانة على ذمة الشراء وتتم القيود على النحو التالي:

- عند استلام البنك للمبالغ المودعة كأمانة على ذمة الشراء:

×× من حـــ/ الصندوق

×× إلى حـــ/ أمانات على ذمة شراء أ. مالية

- **عند تنفيذ عملية الشراء يخصم من قيمة الأمانة قيمة الأوراق المشتراة وعمولة السماسرة وعمولة البنك:**

×× من حـــ/ أمانات على ذمة شراء أ. مالية

إلى مذكورين

× حــ/ سماسرة أ. مالية (القيمة الشرائية + عمولة السمسرة)

× حــ/ عمولة شراء أ. مالية (إيراد للبنك)

في حالة وجود فرق بين قيمة الأوراق المشتراة مضافًا إليها العمولات وبين قيمة الأمانة يرد هذا الفرق لأفراد الجمهور ويكون القيد (عكس قيد استلام الأمانة) كما يلي:

×× من حــ/ أمانات على ذمة شراء أ. مالية

×× إلى حــ/ الصندوق (بالفرق)

تمـــــــــــــرين:

فيما يلي بعض العمليات التي تمت في بنك القاهرة السعودي فرع الجامعة خلال الأسبوع الأول من رجب 1417هـــ:

بلغت إجمالي الأسهم المشتراة خلال الفترة 10000 سهم القيمة الشرائية للسهم 50 ريال منها 4000 سهم لحساب إدارة الاستثمار في البنك و3000 سهم لحساب العملاء، 2000 سهم لحساب الفروع والباقي لحساب أفراد الجمهور.

علمًا بأن عمولة الشراء 2% تقتسم مناصفةً بين البنك والسماسرة وأن أفراد الجمهور قد قاموا بإيداع مبلغ 60000 ريال نقدًا على ذمة الشراء.

المطلوب: قيود اليومية العامة لإثبات ما سبق:

منه	له	البيان	ملاحظات:
200000 2000	202000	من مذكورين حـــ/ محفظة أ. مالية حـــ/ عمولة شراء أ. مالية إلى حـــ/ سماسرة أ. مالية (بالنسبة للأسهم المشترة لحساب البنك)	1- إدارة الاستثمار سهم أفراد الجمهور 10000 4000 1000 فروع عملاء 2000 3000 2- القيمة الشرائية للأسهم المشترة لحساب إدارة الاستثمار: 200000 = 50 × 4000 عمولة السمسرة = 2000=%1×200000
153000	151500 1500	بالنسبة للأسهم المشترة لعملاء البنك: من حـــ/الحسابات الجارية إلى مذكورين حـــ سماسرة أ. مالية (القيمة الشرائية + عمولة سمسرة) حـــ/ عمولة شراء أ. مالية (تنفيذ عملية الشراء)	3- القيمة الشرائية للأسهم المشترة لحساب العملاء: 150000 = 50 × 3000 عمولة البنك = 150000 × %1 = 1500 عمولة السمسار = 150000 × %1 = 1500
10200	101000 1000	من حـــ/ الفروع إلى مذكورين حـــ/ سماسرة أ. مالية حـــ/ عمولة شراء أ. مالية (تنفيذ عملية الشراء)	4- القيمة الشرائية لأسهم الفروع: 100000 = 50 × 2000 عمولة البنك = 100000 × %1 = 1000 عمولة السمسار = 100000 × %1 = 1000

مدين	دائن	البيان
60000	60000	من حـ/ الصندوق إلى حـ/ أمانات على ذمة شراء أ. مالية إثبات استلام الأمانة من أفراد (الجمهور)
51000	50500 500	عند تنفيذ عملية الشراء: من حـ/ أمانات على ذمة شراء أ. مالية إلى مذكورين حـ/ سماسرة أ. مالية (50000 + 500) حـ/ عمولة شراء أ. مالية
9000	9000	عند رد الفرق لأفراد الجمهور يكون القيد: من حـ/ أمانات على ذمة شراء أ. مالية إلى حـ/ الصندوق

5- القيمة الشرائية لأسهم أفراد الجمهور:

1000 × 50 = 50000

عمولة البنك = 50000 × 1% = 500

عمولة السمسار = 50000 × 1% = 500

ب) بيع الأوراق المالية:

يقوم البنك ببيع الأوراق المالية لحساب كل من (المملوكة لكل من):

1- إدارة الاستثمار.
2- عملاء البنك.
3- فروع البنك.
4- أفراد الجمهور.

1- بيع الأوراق المالية المملوكة لإدارة الاستثمار:

قد ينتج عن عملية بيع أ. مالية مملوكة لإدارة الاستثمار في البنك ربح أو خسارة نظرًا لاختلاف صافي القيمة البيعية عن القيمة الشرائية أو الدفترية ولذلك يتم توسيط

حساب يسمى (حساب أ. مالية على ذمة البيع) يجعل مديناً بالقيمة الشرائية أو الدفترية ثم يجعل دائناً بصافي القيمة البيعية والفرق يدل على الربح أو الخسارة وتتم القيود على النحو التالي:

عند استبعاد الأوراق المالية من المحفظة:

× من حــ/ أ. مالية على ذمة البيع

× إلى حــ/ محفظة أ. مالية

(بالقيمة الدفترية أو الشرائية)

عند تنفيذ عملية البيع:

×× من حــ/ سماسرة أ. مالية (بالقيمة البيعية – عمولة – سمسرة)

×× إلى حــ/ أ. مالية على ذمة البيع.

وبعد تنفيذ عملية البيع تتم المقارنة بين صافي القيمة البيعية للأوراق وبين القيمة الدفترية لها وهناك احتمالين:

الاحتمال الأول: صافي القيمة البيعية أكبر من القيمة الدفترية أو الشرائية في هذه الحالة يكون الفرق عبارة عن ربح ويجرى له القيد التالي:

×× من حــ/ أ. مالية على ذمة البيع

×× إلى حــ/ أرباح وخسائر بيع أ. مالية

(بالفرق)

الاحتمال الثاني: صافي القيمة البيعية أقل من القيمة الشرائية في هذه الحالة يكون الفرق عبارة عن خسارة ويجرى القيد التالي:

×× من حــ/ أرباح وخسائر بيع أ. مالية

×× إلى حــ/ أ. مالية على ذمة البيع

(بالفرق)

2- بيع أ. مالية مملوكة لعملاء البنك (لحساب العملاء):

يلاحظ في هذه الحالة أن ما يهم البنك هو القيمة البيعية للأوراق فقط نظرًا لأنها القيمة التي تحتسب عليها عمولة البيع وبغض النظر عن القيمة الشرائية لهذه الأوراق وعند تنفيذ عملية البيع يكون القيد:

×× من حــ/ سماسرة أ. مالية (بالقيمة البيعية – عمولة السمسرة)

إلى مذكورين

× حــ/ الحسابات الجارية

× حــ/ عمولة بيع أ. مالية (إيراد للبنك)

(تنفيذ عملية البيع)

3- بيع أ. مالية مملوكة لفروع البنك (لحساب الفروع):

في هذه الحالة يكون القيد كما يلي:

×× من حــ/ سماسرة أ. مالية

إلى مذكورين

× حــ/ الفروع

× حــ/ عمولة بيع أ. مالية

4- بيع أ. مالية مملوكة لأفراد الجمهور (لحساب الجمهور):

من المعروف أن أفراد الجمهور ليس لهم حساب جاري لدى البنك ولذلك يتم توسيط حساب يسمى (حساب أمانات بيع أ. مالية) يجعل دائنًا بصافي القيمة البيعية ويجعل مدينًا عند صرف صافي قيمة الأوراق المباعة لأفراد الجمهور وتكون القيود كما يلي:

عند تنفيذ عملية البيع:

×× من حــ/ سماسرة أ. مالية (بالقيمة البيعية – عمولة السمسرة)

إلى مذكورين

× حــ/ أمانات بيع أ. مالية (القيمة البيعية – عمولة السمسرة – عمولة البنك)

× حــ/ عمولة بيع أ. مالية

عند قيام البنك بصرف قيمة الأمانة:

×× من حــ/ أمانات بيع أ. مالية

×× إلى حــ/ الصندوق

(صرف صافي قيمة الأوراق المباعة لأفراد الجمهور)

تمـــــــــــرين:

فيما يلي بعض العمليات التي تمت في البنك السعودي الأمريكي قسم أ. مالية خلال الأسبوع الأول من رجب 1417هــ:

1- بلغت إجمالي الأسهم التي تم بيعها لحساب إدارة الاستثمار في البنك 9000 سهم منها 5000 سهم القيمة الدفترية (الشرائية) للسهم 50 ريال وثم بيعه بمبلغ 60 ريال أما باقي الأسهم فالقيمة الشرائية للسهم 30 ريال وتم بيعه بمبلغ 20 ريال.

2- بلغت إجمالي الأسهم المباعة خلال الفترة 10000 سهم منها 6000 سهم لحساب عملاء البنك القيمة الشرائية للسهم 100 ريال وتم بيعه بمبلغ 150 ريال، أما باقي الأسهم فمملوكة لأفراد الجمهور والقيمة الاسمية للسهم 60 ريال وتم بيعه بمبلغ 40 ريال.

فإذا علمت أن:

عمولة البيع 3% منها 1% للسماسرة وقد تم صرف صافي قيمة الأوراق المباعة لأفراد الجمهور.

المطلوب: قيود اليومية العامة.

الحـــــــل :

منه	له	البيـــان	
370000	370000	من حـــ/ أ. مالية على ذمة البيع إلى حـــ/ محفظة أ. مالية (استبعاد أ. مالية المطلوب بيعها مـــن المحفظة)	ملاحظات: المباعة لحساب إدارة الاستثمار 5000 9000 4000 القيمة الشرائية 50 القيمة الشرائية 30 القيمة البيعية 60 القيمة البيعية 20

مدين	دائن	البيان	الحسابات
376200	376200	عند تنفيذ عملية البيع: من حـــ/ سماسرة أ. مالية (380000-3800) إلى حـــ/ أ. مالية على ذمة البيع (بصافي القيمة البيعية.	القيمة الشرائية للأوراق المباعة: 370000 = (50×5000) القيمة البيعية للأوراق: 380000 = (20×4000) + (60×5000) عمولة السمسرة = 380000×1%=3800 إذاً صافي القيمة البيعية = 380000-3800=376200 لاحظ أن صافي القيمة البيعية (376200) أكبر من القيمة الشرائية (370000) هـــذا الفـــرق يعتبر ربح.
6200	6200	من حـــ/ أ. مالية على ذمة البيع إلى حـــ/ أرباح وخسائر أ. مالية (إثبات أرباح أ. مالية مباعة)	
891000	873000 18000	من حـــ/ سماسرة أ. مالية إلى مذكورين حـــ/ الحسابات الجارية حـــ/ عمولة بيع أ. مالية (تنفيذ عملية البيع)	10000 للعملاء 6000 / 4000 للأفراد للعملاء 6000: القيمة البيعيـــة 150 150×6000= 900000 عمولة السمسرة = 900000×1% =9000 عمولة البنك = 900000×2% =18000 للأفراد 4000: القيمة البيعية40 40×4000=160000 عمولـــــة السمـــــــسرة= 160000×1%=1600 عمولــــــة البنـــــــك= 160000×2%=3200
158400	155200 3200	من حـــ/ سماسرة أ. مالية إلى مذكورين حـــ/ أمانات بيع أ. مالية حـــ/ عمولة بيع أ. مالية (تنفيذ عملية البيع)	

		عند صرف الأمانة: من حـــ/ أمانات بيع أ. مالية إلى حـــ/ الصندوق
155200		
	155200	

ثانيًا: الاحتفاظ بالأوراق المالية لدى البنك كأمانة:

في هذه العملية يقوم العملاء بإيداع الأوراق المالية لدى البنك للاحتفاظ بها على سبيل الأمانة وفي نظير ذلك يحصل البنك على عمولة تسمى حفظ الأوراق المالية تحسب عادةً من القيمة الاسمية أو الشرائية بنسبة المقدمة كأمانة وتتم القيود على النحو التالي:

1- عند استلام البنك للأوراق المودعة كأمانة:

×× من حـــ/ أ. مالية أمانة

×× إلى حـــ/ أصحاب أ. مالية أمانة

(قيد نظامي يثبت استلام البنك للأوراق)

2- يقوم البنك بتحصيل عمولة الحفظ نقدًا أو خصمًا من الحسابات الجارية:

×× من حـــ/ الصندوق أو (الحسابات الجارية)

×× إلى حـــ/ عمولة حفظ أ. مالية

3- عند قيام العملاء باسترداد أوراقهم المالية المودعة كأمانة أو بيعها لحسابهم بمعرفة البنك يلغى القيد النظامي بقيمة الأوراق المستردة أو المباعة كما يلي:

×× من حـــ/ أصحاب أ. مالية أمانة

×× إلى حـــ/ أ. مالية أمانة.

مثال:

فيما يلي بعض العمليات التي تمت في البنك السعودي الفرنسي فرع الجامعة قسم أ. مالية خلال الأسبوع الأول من رجب 1417هـ:

1- تلقى قسم الأوراق المالية طلبات من عملاء البنك لشراء 2000 سهم من أسهم إحدى الشركات وقد بلغت القيمة الشرائية 50 ريال / سهم وعمولة الشراء 3% منها 2% للبنك و1% للسماسرة، وقد طلب العملاء من البنك الاحتفاظ بالأوراق المالية كأمانة علمًا بأن عمولة الحفظ 2%.

2- بلغت الأوراق المالية المملوكة للعملاء والتي تم بيعها خلال الفترة 1000 سهم القيمة الاسمية للسهم 30 ريال وتم بيعه بمبلغ 40 ريال.

فإذا علمت أن:

هذه الأوراق كانت مودعة لدى البنك كأمانة وأن العمولة 3% منها 1% للسماسرة.

المطلوب:

قيود اليومية لإثبات العمليات السابقة.

الحل

قيود اليومية

منه	له	البيـــان
103000	101000 2000	من حـــ/ الحسابات الجارية إلى مذكورين حـــ/ سماسرة أ. ماليــة (1000+100000) حـــ/ عمولة شراء أ. مالية (إثبات تنفيذ عملية الشراء)
100000	100000	من حـــ/ أ. مالية أمانة (بالقيمــة الشرائية) إلى حـــ/ أصحاب أ. مالية أمانة (قيد نظامي يثبت استلام البنــك للأوراق كأمانة)
2000	2000	من حـــ/ الحسابات الجارية إلى حـــ/ عمولة حفظ أ. مالية
39600	38800 800	-2 مــن حـــ/سماسرة أ. ماليــة (40000، 400) إلى مذكورين حـــ/ الحسابات الجارية حـــ/ عمولة بيع أ. مالية (تنفيذ عملية البيع)
30000	30000	من حـــ/ أصحاب أ. مالية أمانة إلى حـــ/ أ. مالية أمانة (إلغاء القيد النظامي بالقيمة الاسمية للأوراق المالية)

ملحوظات:

1- القيمة الشرائية للأسهم

= 20000×50= 100000

عمولـــــة السمســـــرة = 100000×1%=1000

عمولة البنك = 100000×2%= 2000

103000

عمولة الحفظ = القيمة الاسمية × نسبة العمولة

= 100000 × 2% = 2000

القيمة البيعية للأوراق = 1000×40= 40000 ريال

عمولة السمسار = 40000×1%= 400

عمولة البنك = 40000×2% = 800

القيمة الاسمية للأوراق المالية = 1000 × 30 = 30000 ريال

ثالثًا: منح سلف أو قروض بضمان أ. مالية:

في هذه العملية يقوم العملاء بتقديم الأوراق المالية للبنك كضمان للسلفة ويقرر البنك منح هؤلاء العملاء بنسبة مئوية من القيمة الاسمية للأوراق المقبولة وتكون القيود:

1- عند استلام البنك للأوراق المالية المقدمة كضمان يكون القيد:

×× من حـــ/ أ. مالية ضمان سلف

×× إلى حـــ/ أصحاب أ. مالية ضمان سلف

(قيد نظامي يثبت استلام البنك للأوراق المقبولة فقط)

2- عند قيام العملاء بسحب السلفة أو جزء منها:

×× من حـــ/ السلف بضمان أ. مالية إلى مذكورين

× حـــ/ الصندوق (في حالة سحب السلفة نقدًا)

3- في نهاية كل فترة دورية يقوم البنك بحساب الفوائد المستحقة على السلفة ويجري لهى القيد الآتي:

×× من حـــ/ السلف بضمان أ. مالية

×× إلى حـــ/ الفوائد الدائنة (إيراد للبنك)

(تحميل السلف بقيمة الفوائد المستحقة)

4- عند قيام العملاء بسداد السلفة أو جزء منها تكون القيود كما يلي:

أ) إثبات سداد السلفة (عكس قيد سحب السلفة):

من مذكورين

× حـــ/ الصندوق (في حالة سداد السلفة نقدًا)

× حـــ/ الحسابات الجارية (في حالة سدادها من الحساب الجاري)

×× إلى حـــ/ السلف بضمان أ. مالية

ب) يلغى القيد النظامي بما يقابل الجزء المسدد من السلفة:

×× من حـــ/ أصحاب أ. مالية ضمان سلف

×× إلى حـــ/ أ. مالية ضمان سلف

ملاحظات:

1- قد يتعثر أحد العملاء عن سداد قيمة السلفة في التاريخ المتفق عليه وفي هذه الحالة يقوم البنك ببيع الأوراق المالية المقدمة كضمان بواسطة السماسرة ويخصم من قيمتها البيعية إجمالي الرصيد المدين المستحق على العميل (السلفة والفوائد) كما يخصم من قيمتها البيعية عمولة السماسرة وعمولة البنك والفرق إن وجد يضاف للحساب الجاري ويكون القيد:

99000 ×× من حـــ/ سماسرة أ. مالية (القيمة البيعية – عمولة السمسرة)

إلى مذكورين

97000 × حـــ/ السلف بضمان أ. مالية (بقيمة السلفة + الفوائد)

2000 × حـــ/ عمولة بيع أ. مالية (إيراد للبنك)

× حـــ/ الحسابات الجارية (بالفرق)

(إثبات تنفيذ عملية البيع)

ثم يلغى القيد النظامي بالقيمة الاسمية للأوراق المباعة:

×× من حـــ/ أصحاب أ. مالية ضمان سلف

×× إلى حـــ/ أ. مالية ضمان سلف

2- قد تستحق فوائد أو توزيعات أرباح عن الأوراق المالية الموجودة لدى البنك كضمان للسلفة في هذه الحالة يقوم البنك بتحصيل كوبونات (عائد) على هذه الأوراق نيابة عن العملاء ومن ثم يتم تخفيض قيمة السلفة بصافي قيمة العائد أو الكوبونات المحصلة ويكون القيد:

×× من حـــ/ الصندوق

إلى مذكورين

× حـــ/ سلف بضمان أ. مالية

× حـــ/ عمولة تحصيل كوبونات

(تخفيض قيمة السلفة بصافي قيمة الكوبونات المحصلة)

3- بعد سداد قيمة السلفة قد يطلب أحد العملاء من البنك الاحتفاظ بالأوراق المالية التي كانت مقدمة كضمان سلف يطلب الاحتفاظ بها كأمانة وإذا حدث ذلك يجرى القيدين:

أ) يلغى القيد النظامي الخاص بالأوراق المقدمة كضمان للسلف.

ب) يجرى قيد نظامي جديد يثبت استلام البنك للأوراق كأمانة.

×× من حـــ/ أ. مالية أمانة

×× إلى حـــ/ أصحاب أ. مالية أمانة

تمرين:

فيما يلي بعض العمليات التي تمت بقسم الأوراق المالية في البنك السعودي الفرنسي فرع الجامعة خلال الأسبوع الثاني من رجب 1417هت:

1- بلغت الأوراق المالية المقدمة كضمان سلف خلال الفترة 200000 ريال قبل منها البنك ما قيمته الاسمية 150000 ريال.

2- بلغت مسحوبات العملاء من السلف بضمان أ. مالية خلال الفترة 60000 ريال نقدًا.

3- بلغت الفوائد المستحقة على السلف بضمان أ. مالية خلال الفترة 30000 ريال.

4- ما سدده العملاء من السلف بضمان أ. مالية 35000 ريال نقدًا وقد طلب العملاء من البنك الاحتفاظ بالأوراق المقابلة للجزء المسدد من السلفة كأمانة لدى البنك (نسبة السلفة 70%).

5- تعثر أحد العملاء عن سداد إحدى السلف بضمان أ. مالية في الموعد المتفق عليه فقام البنك ببيع الأوراق المالية المقدمة كضمان بمبلغ 20000 ريال (القيمة الاسمية لهذه الأوراق 18000) علمًا بأن الرصيد المدين المستحق على العميل (السلف + الفوائد) = 18800 ريال وعمولة البيع 2% تقتسم مناصفة بين البنك والسمسار.

المطلوب: قيود اليومية العامة لإثبات العمليات السابقة.

الحـــــــل

قيود اليومية

منه	له	البيـــان
150000	150000	1- من حــ/ أ. مالية ضمان سلف إلى حــ/ أصحاب أ. مالية ضـــمان سلف (قيد نظامي يثبت استلام البنك للأوراق المقبولة)
60000	60000	2- من حــ/ السلف بضمان أ. مالية إلى حــ/ الصندوق (إثبات ما تم سحبه من السلفة)
30000	30000	3- من حــ/ السلف بضمان أ. مالية إلى حــ/ الفوائد الدائنة (تحميل السلف بقيمة الفوائد المستحقة)
35000	35000	4- من حــ/ الصندوق إلى حــ/ السلف بضمان أ. مالية (إثبات ما تم سداده من السلفة)

مدين	دائن	البيان	
50000 50000	50000 50000	من حـــ/ أصحاب أ. مالية ضـــمان سلف إلى حـــ/ أ. مالية ضمان سلف (50000 = 70/100×35000) (إلغاء الأوراق الماليـــة المقابلـــة للجزء المسدد) من حـــ/ أ. مالية أمانة إلى حـــ/ أصحاب أ. مالية أمانة (قيد نظام يثبت الاحتفاظ بالأوراق)	
19800	18800 0.200 0.800	5- مـــن حــــــ/ سماســـرة أ. ماليـــة (200-20000) إلى مذكورين حـــ/ الـــسلف بـــضمان أ. ماليـــة تنفيذ حــــــ/ عمولـــة بيـــع أ. ماليـــة البيع حـــ/ الحسابات الجارية (بالفرق)	القيمة البيعية للأوراق 20000 عمولة 2% 400 الصافي 19600 200 200 الرصـــيد المـــدين المستحق == بنك سمسار على العميل 18800
18000	18000	ثم يلغى القيـــد النظـــامي بالقيمـــة الاسمية للأوراق المباعة: من حـــ/ أصحاب أ. مالية ضـــمان سلف إلى حـــ/ أ. مالية ضمان سلف	

سادساً: قسم الاعتمادات المستندية:

يقوم قسم الاعتمادات المستندية بتمويل عمليات التجارة الخارجية والوساطة بين المستوردين والمصدرين.

أطراف الاعتماد المستندي:

1- المستورد (المشتري).
2- بنك المستورد.
3- المصدر (البائع).
4- بنك المصدر (البنك المراسل).

وتنقسم الاعتمادات المستندية عموماً إلى نوعين أساسيين:

أ) اعتمادات مستندية للاستيراد.
ب) اعتمادات مستندية للتصدير.

أولاً: الاعتمادات المستندية للاستيراد:

تتم عملية الاعتمادات المستندية للاستيراد باعتبار البنك بنكًا للمستور على أربع خطوات.

أ) فتح الاعتماد.
ب) تقديم الغطاء أو (التأمين).
جـ) تنفيذ الاعتماد.
د) تسوية أو إقفال الاعتماد.

مثال:

بلغت الاعتمادات المستندية للاستيراد التي وافق البنك السعودي الأمريكي فرع جدة على فتحها لصالح شركة وسيم الصناعية 500000 ريال ونسبة الغطاء 60% والعمولة 2% والمصاريف 1% وقد خصمت قيمة الغطاء والعمولة والمصاريف من الحسابات الجارية، وقد وصل إخطار من المراسل الخارجي يفيد تنفيذ اعتماد قيمته 460000 ريال وأن عمولة المراسل 1500 ريال وقد تقدمت الشركة المستوردة للبنك لاستلام البضاعة وسداد باقي المستحق عليها نقدًا كما قام البنك بسداد المستحق عليه للمراسل الخارجي.

المطلوب: قيود اليومية العامة لإثبات ما سبق.

الحل:

قيود اليومية

منه	له	البيان	
500000	500000	1- فتح الاعتماد: عندما يوافق البنك على فتح الاعتماد يجرى القيد النظامي التالي: من حـ/ اعتمادات مستندية (يقصد به المستوردين) إلى حـ/ اعتمادات مستندية لمذكورين (يقصد به المصدرين) (قيد نظامي يثبت فتح الاعتماد)	
315000	300000 10000 5000	2- تقديم الغطاء أو التأمين: يقوم البنك بتحصيل قيمة الغطاء والعمولة والمصاريف نقدًا أو خصمًا من الحساب الجاري: من حـ/ الحسابات الجارية إلى مذكورين حـ/ غطاء اعتمادات مستندية حـ/ عمولة اعتمادات مستندية حـ/ مصاريف اعتمادات مستندية (خصم قيمة الغطاء والعمولة والمصاريف من الحسابات الجارية)	1- قيمة الغطاء = قيمة الاعتماد المفتوح × نسبة الغطاء = 500000 × %60 = 300000 العمولة = 500000 × %2 = 10000 المصاريف = 500000 × %1 = 5000 315000

3- تنفيذ الاعتماد: عندما يصل إخطار تنفيذ الاعتماد من المراسل الخارجي يقوم البنك بإجراء القيود الثلاثة التالية: أ) إثبات مديونية المستورد بقيمة الاعتماد المنفذ: من حـ/ الحسابات الجارية المدينة اعتمادات إلى حـ/ اعتمادات مستندية ب) إثبات دائنة المراسل الخارجي بقيمة الاعتماد المنفذ وعمولته: من مذكورين حـ/ اعتمادات مستندية لمذكورين حـ/ عمولة المراسلين على حـ/ المراسلين بالخارج.	460000 461500	460000 460000 1500
د) إثبات تحميل المستورد بقيمة عمولة المراسل الخارجي: من حـ/ الحسابات الجارية المدينة اعتمادات إلى حـ/ عمولة المراسل الخارجي	7500 1500	7500 1500

300000 161500	461500	4- إقفال الاعتماد (تسوية الاعتماد): أ) تسوية حساب المستورد: من مذكورين حـــ/ غطاء اعتمادات مستندية حـــ/ الصندق إلى حـــ/ الحسابات الجارية المدينة اعتمادات (إقفال حساب المستورد)	يلاحظ أن البنك وسيط بين المستورد والمراسل الخارجي ويتم تسوية حساباتهم كما يلي: أ) تسوية حساب المستورد: يلاحظ أن المطلوب من العميل لكي يستلم البضاعة ما يلي: قيمة الاعتماد المستندي 460000 + عمولة المراسل الخارجي 1500 إجمالي المطلوب من العميل 461500 يطرح منه: الغطاء الذي سبق تقديمه 300000 الباقي المستحق على العميل والواجب 161500 سداد لكي يستلم البضاعة
461500	461500	ب) تسوية حساب المراسل الخارجي: عند قيام البنك بسداد المستحق عليه للمراسل الخارجي عن طريق مؤسسة النقد يكون القيد: من حـــ/ المراسلين بالخارج إلى حـــ/ مؤسسة النقد	

ثانياً: الاعتمادات المستندية للتصدير:

تتم عملية الاعتمادات المستندية للتصدير على ثلاث خطوات كما يلي:

أ) فتح الاعتماد.

ب) تنفيذ الاعتماد.

جـ) إقفال الاعتماد.

ملحوظة: خطوة تقديم الغطاء أو التأمين توجد في بنك المستورد.

مثال:

تلقى قسم الاعتمادات المستندية ببنك الرياض إخطارًا من أحد المراسلين بفرنسا يفيد فتح اعتماد بمبلغ 600000 لصالح إحدى شركات تصدير التمور ولقد قدمت الشركة المصدرة مستندات شحن البضاعة للبنك وطلبت إضافة قيمتها للحساب الجاري، كما قام المراسل الخارجي بسداد المستحق عليه.

علمًا بأن العمولة 2500 ريال والمصروفات 1300 ريال.

المطلوب: قيود اليومية العامة.

الحل:

قيود اليومية

منه	له	البيـــان	
600000	600000	1- فتح الاعتماد: عندما يصل إخطار من المراسل الخارجي بخصوص فتح الاعتماد يجري القيد: من حـ/ اعتمادات مستندية تصدير إلى حـ/ اعتمادات مستندية تصدير لمذكورين (قيد نظامي يثبت فتح الاعتماد)	(يقصد به المراسلين) (يقصد به المصدرين)

2- تنفيذ الاعتماد: عندما تتقدم الشركة المصدرة بمستندات شحن البضاعة وما يفيد تنفيذ الاعتماد يقوم البنك بإجراء القيدين التاليين: أ) إثبات مديونية المراسل الخارجي بقيمة الاعتماد المنفذ والعمولة والمصاريف كما يلي: من حـ/ المراسلين بالخارج إلى مذكورين حـ/ اعتمادات مستندية تصدير حـ/ عمولة اعتمادات مستندية تصدير حـ/ مصاريف اعتمادات مستندية تصدير	600000 2500 1300	603800
ب) إثبات دائنية المصدر أو صرف قيمة البضاعة له نقدًا: من حـ/ اعتمادات مستندية تصدير لمذكورين إلى حـ/ الحسابات الجارية (أو الصندوق في حالة صرف القيمة نقدًا)	600000	600000

<table>
<tr><td>ملحوظة: عمولة ومصاريف الاعتمادات المستندية تصدير تحمل عادة على طالب الخدمة ومن ثم تحمل على المراسلين ويتم صرف قيمة البضاعة بالكامل للمصدر.</td><td></td><td></td></tr>
<tr><td>3-
إقفال الاعتماد: يلاحظ أن البنك وسيط بين كل من المصدر والمراسل الخارجي ومن ثم يتم تسوية حسابهما كما يلي:
- تسوية حساب المصدر:
بالنسبة للمصدر تم تسوية حسابه قبل ذلك في مرحلة تنفيذ الاعتماد (قيد رقم ب)
- تسوية حساب المراسل الخارجي:
فعند قيامه بسداد المستحق عليه عن طريق مؤسسة النقد يكون القيد:</td><td></td><td></td></tr>
<tr><td>من حـ/ مؤسسة النقد</td><td></td><td>603800</td></tr>
<tr><td>إلى حـ/ المراسلين بالخارج</td><td>603800</td><td></td></tr>
</table>

سابعًا: قسم خطابات الضمان:

خطابات الضمان عبارة عن خطاب صادر من البنك لصالح جهة معينة يتعهد فيه البنك بسداد مبلغ معين لصالح الجهة المستفيدة في حالة عدم وفاء العميل بالتزامه تجاه الجهة الصادر لصالحها خطاب الضمان وتتم القيود على ثلاث خطوات كما يلي:

أ) تحصيل قيمة التأمين.

ب) إصدار الخطابات.

ج) إقفال الخطابات.

أ) تحصيل قيمة التأمين:

يقوم البنك بتحصيل قيمة التأمين والعمولة والمصاريف نقدًا أو خصمًا من الحسابات الجارية كما يلي:

×× من حــ/ الصندوق (أو الحسابات الجارية)

إلى مذكورين

× حــ/ تأمين خطابات ضمان

× حــ/ عمولة خطابات ضمان

× حــ/ مصاريف خطابات ضمان.

ب) إصدار الخطابات:

عندما يتم إصدار الخطابات وبعد تحصيل قيمة التأمين يجرى القيد التالي:

× من حــ/ التزامات العملاء مقابل خطابات ضمان

× إلى حــ/ التزامات البنك مقابل خطابات ضمان

(قيد نظامي يثبت إصدار الخطابات)

ج) إقفال الخطابات:

في نهاية مدة الخطابات هناك احتمالين:

1- وفاء العميل بالتزامه تجاه الجهة الصادر لصالحها خطاب الضمان في هذه الحالة يقوم البنك بإجراء القيدين التاليين:

×× من حــ/ التزامات البنك مقابل خطابات ضمان

×× إلى حــ/ التزامات العملاء مقابل خطابات ضمان

يتم رد قيمة التأمين للعميل:

×× من حــ/ تأمين خطابات ضمان

×× إلى حــ/ الصندوق (أو الحسابات الجارية).

2- عدم وفاء العميل بالتزامه تجاه الجهة الصادر لصالحها خطاب الضمان في هذه الحالة يقوم البنك بإجراء القيدين التاليين:

- يلغى القيد النظامي: ×× من حــ/ التزامات البنك مقابل خطابات ضمان

×× إلى حــ/ التزامات العملاء مقابل خطابات ضمان

- يتم صرف قيمة الخطاب بالكامل للجهة المستفيدة:

من مذكورين

× حــ/ تأمين خطابات ضمان

× حــ/ الحسابات الجارية (بالفرق بين قيمة الخطاب وقيمة التأمين)

إلى حــ/ الحسابات الجارية (أو الصندوق) (للجهة المستفيدة)

تحديد نتيجة الأعمال والمركز المالي في البنوك التجارية

في نهاية كل فترة دورية يقوم البنك بإعداد كلٍ من:

أولاً: حساب الأرباح والخسائر:

يتم تصوير حـ/ أ.خ في البنك التجاري طبقًا للنموذج التالي:

حـ/ أ.خ للبنك عن العام المنتهي في / /

	الفوائد المدينة:		**الفوائد الدائنة:**
×	فوائد على الحسابات الجارية الدائنة	×	فوائد السلف بضمان مختلفة
×	فوائد على الودائع المختلفة	×	فوائد على الحسابات الجارية المدينة
	عمولات مدينة:	×	**عمولات دائنة:**
×	عمولة سمسرة	×	عمولة تحصيل شيكات
×	عمولة مراسلين	×	عمولة تحصيل أ. تجارية
×	الأجيو المدين	×	عمولة شراء أ. مالية
×	مصروفات إدارية وعمومية	×	عمولة بيع أ. مالية
	المخصصات		عمولة حفظ أ. مالية
×	مخصص إهلاك أصول ثابتة (سنوي)		عمولة اعتمادات مستندية
×	م.د.م. فيها		عمولة خطابات ضمان
×	مخصص ضرائب	×	الاجيو الدائن:
	مصروفات أخرى:		**إيرادات أخرى:**
×	خسائر بيع استثمارات	×	إيراد استثمارات
×	ديون معدومة	×	أرباح بيع استثمارات
×	تأمينات غير مستردة(حريق، حوادث)	×	إيجار خزائن
		×	أي إيرادات أخرى
××		××	
	ربح (م.ع)		خسارة (م.ع)
××		××	

ملاحظات:

1- يقصد بالسلف بضمانات مختلفة السلف بضمان أ. مالية أو أ. تجارية ...الخ.

2- الحسابات الجارية المدينة فائدتها (دائنة) بينما الحسابات الجارية الدائنة فائدتها (مدينة)

3- الاجيو الدائن يتعلق بعملية خصم أ. تجارية أي الذي يحصل عليه البنك في حالة شراء الأوراق من العملاء بينما الاجيو المدين يتعلق بعملية إعادة خصم الأوراق التجارية لدى مؤسسة النقد.

4- حساب أ.خ السابق يعد طبقًا لمبدأ == في المحاسبة والذي يقضي بتحميل الفترة المالية بكل الإيرادات التي تخصها حصلت أو لم تحصل وبكل المصروفات التي تخصها سددت أو لم تسدد.

ثانيًا: قائمة المركز المالي (ميزانية):

أصول الميزانية في / / خصوم

أصول			خصوم		
1- النقدية:			1- المصادر (الموارد) الخارجية:		
نقدية بالصندوق			الحسابات الجارية (الودائع) تحت		
نقدية لدى مؤسسة النقد	×		(الطلب)	×	
أرصدة لدى البنوك المحلية والأجنبية	×		الودائع المختلفة	×	
شيكات تحت التحصيل (مملوكة للبنك)	×		المستحق للبنوك المحلية والأجنبية	×	
عملات أجنبية وذهب	×		قروض من مؤسسة النقد	×	
2- أصول متداولة بخلاف النقدية:	×		غطاء اعتمادات مستندية	×	
محفظة أ. تجارية (أ) تجارية			تأمين اعتمادات مستندية	×	
مخصومة)			شيكات وحوالات مستحقة الدفع	×	
محفظة أ. مالية (أسهم وسندات)	×		2- المصادر الداخلية (حقوق		
الحسابات الجارية المدينة (تسهيلات	×	××	المساهمين)		
الائتمان)	×		رأس المال		
السلف والقروض بضمانات مختلفة	×		الأرباح المرحلة أو المحتجزة	×	
3- أرصدة مدينة أخرى:			صافي ربح السنة الحالية	×	××
أدوات كتابية متبقية			الاحتياطيات المختلفة	×	
تأمين مسترد	×		3- أرصدة دائنة أخرى:	×	
مصروفات مدفوعة مقدمًا	×		مصروفات مستحقة		
إيرادات مستحقة	×		إيرادات مقبوضة مقدمًا		
4- أصول أخرى (أصول ثابتة)	×	××		×	
عقارات – م. أهلاك				×	
أثاث – م. إهلاك			مجموع الخصوم		
مجموع الأصول					××
حسابات نظامية:	×		حسابات نظامية:		
اعتمادات مستندية	×		اعتمادات مستندية لمذكورين		
التزامات العملاء مقابل خطابات ضمان			التزامات البنك مقابل خطابات الضمان		
أ. تجارية للتحصيل		××	أصحاب أ. تجارية للتحصيل		

تمرين :

فيما يلي البيانات المستخرجة من سجلات أحد البنوك التجارية في 1416/12/30هـ (بالألف ريال): احتياطي قانوني 1000 – احتياطي عام 1000 – أرباح مرحلة 190 – قروض وسلف مختلفة 14000 – أ. تجارية مخصومة 7200 – حسابات جارية (ودائع تحت الطلب) 16000 – ودائع لأجل 7500 – صندوق التوفير 7000 – محفظة أ. مالية 5000 – إيراد أ. مالية 500 – مباني 8400 – إيراد مباني 210 – فوائد دائنة 2700 – عمولات النقد الأجنبي المقبوضة 600 – غطاء (تأمين) اعتمادات مستندية 800 – أجور ورواتب 900 – فوائد مدينة 200 – عمولات مدفوعة 400– مصروفات إدارية وعمومية 700 – تأمينات خطابات الضمان 400 – اعتمادات مستندية ما زالت مفتوحة 1200 – خطابات الضمان السارية 1000 – المستحق للبنوك الخارجية 400 – نقدية بالصندوق 500 – نقدية بالبنوك المحلية 110 – أرصدة لدى مؤسسة النقد 1500 – مخصص إهلاك مباني 210 – تأمينات الحريق (غير مسترد) 200 – تأمينات نور ومياه (مسترد) 100 – مخصص ضرائب 200 – رأس المال 500.

فإذا علمت أن: (القيمة بالألف ريال)

1- هناك فوائد مدينة مستحقة قدرها 20.

2- تتضمن المصروفات الإدارية قيمة قسط التليفون عن شهر محرم 1417هـ وقيمته 10.

3- إيراد المباني الشهرية 15.

4- إيراد أ. مالية السنوية 600.

5- تستهلك المباني بمعدل 2.5% سنويًا قسط ثابت.

6- تقرر زيادة مخصص الضرائب بمقدار 100.

المطلوب:

أولاً: إعداد حـ/ أ.خ البنك عن العام المنتهي في 1416/12/30هـ.

ثانيًا: إعداد الميزانية في 1416/12/30هـ مبوبةً تبويبًا سليم.

الحــل:

حــ/ أ. خ للبنك عن العام المنتهي في 1416/12/30هــ (الأرقام بالألف ريال)

مصروفات		إيرادات	
200	تأمينات الحريق	600	إيراد أ. مالية
900	أجور ورواتب	180	إيراد مباني
220	فوائد مدينة	2700	فوائد دائنة
400	عمولات مدفوعة	600	عمولات النقد الأجنبي
690	مصروفات إدارية وعمومية		
100	مخصص ضرائب		
210	مخصص إهلاك مباني		
1360	صافي ربح السنة (م.ع)		
4080		4080	

الميزانية العمومية في 1416/12/30هـ

		النقدية:			المصادر الخارجية:
		نقدية بالصندوق			الحسابات الجارية
	500	أرصدة لدى مؤسسة النقد		16000	ودائع لأجل
	1500			7500	
		نقدية بالبنوك المحلية			صندوق التوفير
	110			7000	
				400	المستحق للبنوك الخارجية
				800	
		أصول متداولة بخلاف النقدية:			تأمين اعتمادات مستندية
				400	
	7.200	محفظة أ. تجارية			تأمينات خطابات الضمان
	5.000				
2.110		محفظة أ. مالية			
	14.000				
		قروض وسلف			المصادر الداخلية:
				500	رأس المال
				190	
			32100		أرباح مرحلة
				1000	
	100	أرصدة مدينة أخرى:		1000	احتياطي قانوني
26.200	10			1360	
		تأمين مسترد نور ومياه			احتياطي عام
	100				
		قسط تليفون مقدم			صافي ربح السنة
		إيراد أ. مالية مستحق			
				20	
				30	مخصصات أخرى:
					مخصص ضرائب
		أصول أخرى (ثابتة)			أرصدة دائنة أخرى:
210	7980	8400 مباني			فوائد مدينة مستحقة
			4050		
		420 – م. إهلاك			إيراد مباني مقبوض مقدمًا
			300		
					مجموع الخصوم
		مجموع الأصول			
7.980			50		حسابات نظامية
		حسابات نظامية:		400	اعتمادات مستندية لمذكورين
	400			600	
		اعتمادات مستندية			التزامات البنك مقابل خطابات الضمان
36500	600		36500		
		التزامات العملاء مقابل خطابات ضمان			
1000			1000		

تمرين 2:

فيما يلي الأرصدة المستخرجة من دفاتر أحد البنوك التجارية عن العام المنتهي في 1416/12/30هـ (بالألف ريال). فوائد على الودائع المختلفة 43 – أجيو مدين 15 – اجيو دائن 22 – ودائع جارية 4580 – (مدينين) حسابات جارية مدينة 8302 – ودائع توفير 1600 – تأمين اعتمادات مستندية 400 – تأمين خطابات ضمان 700 – عمولة تحصيل كوبونات أ. مالية 21 – أرصدة طرف البنوك المحلية 500 – نقدية بالصندوق 1300 – قروض من مؤسسة النقد 200 – آلات حاسبة 160 – إيرادات مختلفة 6 – محفظة أ. مالية 200 – حوالات وشيكات تحت التحصيل 70 احتياطيات مختلفة 773 – أرباح مرحلة 90 – إعلان 12 – عمولة تحصيل أ. تجارية 5 – إيراد استثمارات 3 – المستحق للبنوك والمراسلين 720 – أرباح بيع استثمارات 5 – مباني 40 – حوالات وشيكات مستحقة الدفع 75 – أجور ورواتب 55 – عمولة وسمسرة مدفوعة 2 – فوائد على الحسابات الجارية المدينة 200 – عمولة اعتمادات مستندية 35 – عمولة خطابات ضمان 27 – أ. تجارية مخصومة 3000 – ودائع لأجل 730 – ودائع بإخطار 800 – أرصدة طرف مؤسسة النقد 300 – مصروفات إدارية وعمومية 20 – مخصص إهلاك آلات حاسبة 30 – د.م 3 – رأس المال 3000.

فإذا علمت أن:

1- تستهلك المباني بنسبة 10% (قسط ثابت) والآلات الحاسبة بنسبة 10% (قسط متناقص).

2- أفلس أحد المدينين وكان مدين للبنك بمبلغ 20.

3- هناك أدوات كتابية متبقية آخر المدة تقدر بمبلغ 5.

4- أجور ورواتب شهر ذي الحجة 1416هـ لم تسدد بعد.

5- مصروفات الإعلان عبارة عن حملة إعلانية بدأت في 1416/1/1هـ وسوف تستمر ثلاث سنوات.

6- الأوراق التجارية المقدمة للتحصيل 200 والاعتمادات المستندية لمذكورين 300 والأوراق المالية المودعة كأمانة 100.

المطلوب:

أولاً: إعداد حساب أ.خ البنك عن العام المنتهي في 1416/12/30هـ.

ثانيًا: إعداد الميزانية في 1416/12/30هـ مبوبة تبويب سليم.

الحـــــــــل :

حــ/ أ.خ للبنك عن العام المنتهي في 1416/12/30هـ (الأرقام بالألف ريال)

مصروفات		إيرادات	
43	فوائد على الودائع المختلفة	22	اجيو دائن
15	أجيو مدين	21	عمولة تحصيل كوبونات أ. مالية
4	إعلان	6	إيرادات مختلفة
60	أجور ورواتب	5	عمولة تحصيل أ. تجارية
2	عمولة سمسرة	3	إيراد استثمار
15	مصروفات إدارية وعمومية	5	أرباح بيع استثمارات
5	ديون معدومة	200	فوائد على الحسابات الجارية المدينة
4	مخصص إهلاك مباني		
13	مخصص إهلاك آلات حاسبة	35	عمولة اعتمادات مستندية
163	صافي ربح السنة (م.ع)	27	عمولة خطابات ضمان
324		324	

الميزانية العمومية (بالألف ريال)

		النقدية:			المصادر الخارجية:
	1300	نقدية بالصندوق		4580	ودائع جارية
	0.300			0.730	
		أرصدة لدى مؤسسة النقد			ودائع لأجل
	0.500			0.800	
	70	أرصدة طرف البنوك المحلية		1600	ودائع بإخطار
				0.720	
		حوالات وشيكات تحت التحصيل		0.200	ودائع توفير
2.170				0.400	المستحق للبنوك والمراسلين
	200			0.700	
		أصول متداولة بخلاف النقدية:			قروض من مؤسسة النقد
	3000			0.075	
	8300	محفظة أ. مالية			تأمين اعتمادات مستندية
		محفظة أ. تجارية			تأمين خطابات ضمان
		حسابات جاريةمدينة		3000	حوالات وشيكات مستحقة الدفع
11500			9805	0.773	
	5			0.090	
					المصادر الداخلية:
	8			0.163	
		أرصدة مدينة أخرى:			رأس المال
		أدوات كتابية متبقية			احتياطيات مختلفة
		م. مقدم (إعلان)		5	أرباح محتجزة
13					
					صافي أرباح السنة
			4026		
	117				
		أصول أخرى (ثابتة)			أرصدة دائنة أخرى:
	36	160 آلات حاسبة			مصروفات مستحقة (رواتب)
			5	200	
		43 – م. إهلاك		300	
		40 مباني	13836	100	
153		4 – إهلاك			
13836	200				
	300				حسابات نظامية
	100				أصحاب أ. تجارية للتحصيل
		حسابات نظامية:			اعتمادات مستندية لمذكورين
		أ. تجارية للتحصيل			أصحاب أ. مالية كأمانة
			600		
		اعتمادات مستندية			
600					
		أ. مالية كأمانة			